رسالتان في النحو

الحُلَل في الكلام على الجُمَل

و

التبيان في تعيين عطف البيان

تأليف

شهاب الدين أبي العبّاس أحمد

ابن محمّد بن علي الأصْبَحي العنّابي

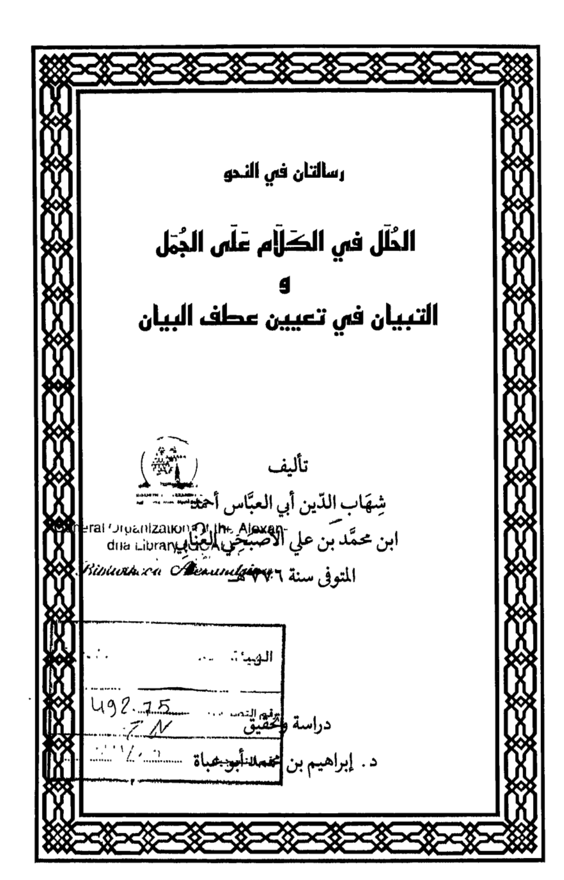
المتوفى سنة ٧٧٦ هـ

دراسة وتحقيق

د. إبراهيم بن محمد أبو عباة



مكتبة العبيكان



رسالتان في النحو

الحلل في الكلام على الجمل
و
التبيان في تعيين عطف البيان

تأليف

شهاب الدين أبي العباس أحمد
ابن محمد بن علي الأصبحي العنابي
المتوفى سنة ٧٧٦ هـ

دراسة وتحقيق
د. إبراهيم بن محمد أبو عباة

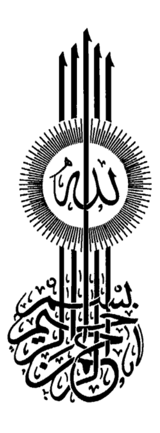
ح مكتبة العبيكان، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العنابي، أحمد بن محمد
رسالتان في النحو / تحقيق إبراهيم محمد أبو عباة. ـ الرياض.
... ص؛ ... سم
ردمك ٣ ـ ٢٧٦ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠.
١ ـ اللغة العربية ـ النحو
أ ـ أبو عباة، إبراهيم بن محمد (محقق) ب ـ العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٧/٠٥٦٢

ردمك ٣ ـ ٢٧٦ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠. رقم الإيداع : ١٧/٠٥٦٢

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ/١٩٩٦م

الناشر
مكتبة العبيكان
الرياض ـ العليا ـ طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة
ص. ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد سيد الأولين والآخرين أما بعد :

فإنَّ مَنْ يعيشُ مع كتبِ التُّراثِ دراسةً وبحثاً وتحقيقاً وتنقيباً يشعرُ بمتعةٍ كبيرةٍ وسعادةٍ غامرةٍ. فهو يمارسُ هوايتَه ويحقِّقُ رغبتَهَ كما أنَّه يتاحُ له أن يَطَّلِع على شيءٍ من تلكَ الجهودِ الكبيرةِ والأعمالِ الرائدةِ التي تَرَكها لنا الأباءُ والأجدادُ من علماءِ الأمة الكبار، وقادةِ الفكر فيها، ولا يَمْلِك من يَرَى ذلك إلا أن ينظرَ بإجلالٍ واحترام لِتلكَ الأعمالِ العلميةِ الضَّخْمَةِ مِنْ تراثنا الحضاري، وإشراقاتنا العلميةِ المضيئة مستحضراً ما يُحيطُ بتلك العصورِ من ظروفٍ صَعْبة، وماكان يُعَانيه أولئك الرِّجَالُ مِن نقصٍ كبير في الإمكانات ومع هذا فقد شَمَّرُوا وجَدُّوا وانطلقوا في الآفاق، فتركوا لنا تلكَ الكنوز الثمينةَ والإرثَ العلميَّ الضَّخْم في مختلفِ العُلوم وأنواعِ الفُنون.

وعلمُ العربيَّة هو أَحدُ هذه العلوم التي خدمها علماءُ الأمةِ مِن العَرَبِ وغيرهم، وأقبلوا عليها بشَغَفٍ شَدِيدٍ، ورغبةٍ مُلِحَّة، ومَحَبَّةٍ صَادِقَة؛ لإيمانِهم العميْق بأنَّهم عندمَا يَخْدِمُون هذه اللغةَ فإنهَّم إنَّما يخدِمون دينَهم وعقيدَتَهم، فاللغة التي يقومون على خِدمَتها هي لغةُ القرآنِ العظيم، ولغةُ السُّنَّةِ المُطَهَّرة، ولغةُ المسلمين في كلِّ مكان. ويُشَرِّفُني ويُسعدُني أنْ أَسِيْرَ على تلك الخُطَى الثَّابِتةِ والمنهجِ السليمِ، فأُسْهِم بجُهْدِ المُقِلِّ في خدمةِ لُغَتِي انطلاقاً من ذلك المبدأ العظيم.

ويَسُرُّنِي أنْ أُخرجَ لقُرَّاءِ العَرَبيَّةِ ومُحِبِّيْهَا هاتين الرسالتين الصغيرتين.

أسألُ الله عزَّ وَجَلَّ أنْ ينفعَ بهذا الجهـد المتواضع ، وأنْ يَجْعَله خَالِصـاً لوَجْهِه الكَرِيم إنَّه سميعٌ مجيبٌ . . . وصلىَّ اللَّه وسلَّمَ على نَبِيِّنَا مُحَمَّد . . . .

د . إبراهيم بن محمد أبو عباة

١٤١٣/٦/١٥ هـ .

الدراسة

الأصبحي حياته وآثاره العلمية

- اسمُه ونسبه.
- لقبه.
- كنيته.
- مولده.
- مذهبُه الفقهي.
- رحلتُه إلى المشرق.
- صفاته.
- شيوخه.
- آثاره العلمية.
- وفاته.

الأصبحي حياته وآثاره العلمية

اسمه ونسبه:

هو أحمدُ بنُ محمَّد بن محمَّد بن عَلي الأَصْبَحِيُّ[1] الأَنْدَلُسِيُّ العُنَّابِيُّ[2] النَّحْوِيّ.

لقبه:

شهاب الدين[3].

---

(١) يقول ابن الأثير في اللُّباب ١/ ٦٩: «الأصبحي بفتح الألف، وسكون الصاد المهملة، وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها حاء مهملة، هذه النسبة إلى ذي أصبح، واسمه حارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة. وهو من يعرب بن قحطان، و«أَصْبح» صارت قبيلة والمشهور بهذه النسبة إمامُ دارالهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي..».

(٢) تكاد تجمعُ المصَادِر التي تَرجمت له على أنه «العُنَّابِيُّ». انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، وإيضاح المكنون ٤/ ٦٣٤، وكشف الظنون ٢/ ١٤٢٨. بل إن هذا الشَّكلَ هو الذي وردَ فيما وصل إلينا من كتبه، فقد رُسِم هكذا في مقدمة الحلل في الكلام على الجمل، والتبيان في تعيين عطف البيان. ونزهة الأبصار، والوافي بمعرفة القوافي. وقد ورد اللقبُ مصحفاً في بعض المصادر، جاء في الدرر الكامنة ١/ ٣١٨: «الغاني» وصحح المحقق مشكوراً هذا الخطأ مشيراً إلى ماورد في هامش إحدى النسخ من أنه «العُنابِي». وجاء في بغية الوعاة ١/ ٣٨٢، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١ «العناني» وفي كشف الظنون ١/ ٤٠٧ «العتابي». والصحيح أنه «العُنَّابِي» بضم العين المهملة، وتشديد النون المفتوحة وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، وهذه النسبة كما يقول السَّمْعَاني في الأنساب ٩/ ٣٨٠: إلى العُنَّاب وهو شيءٌ أحمر من الفواكه، وذكر عدداً من العلماء مشهورين بهذه النسبة.
بل إنّ الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني الذي قام بتصحيح كتاب «الإكمال» والتَّعليق عليه قال في هامش الكتاب ٦/ ٣٨٦ عند حديثه عن «العُنَّابي»: «وفي التوضيح: والإمام أبو العَبَّاس أحمد بن محمد بن عليّ الأَصْبَحِيّ العُنَّابِيّ الشَّافِعي شيخ أهل العَرَبِيَّة والأدب في عصره، أخذ عن الإمام أبي حَيَّان محمد بن يوسف... فأكثر عنه، وأخذ عنه عدةٌ من مشايخنا وغيرهم... وانظر اللُّبَاب في تهذيب الأنساب ٢/ ٣٦٠، والمُشْتَبَه ٤٤١.
وقد وردت النِّسبة بهذه الصُّورة والشَّكل بخَط العُنَّابي نفسه، يقول في نهاية كتاب «الوافي بمعرفة القوافي ل: ١٣٦ «في إجازته لناسخ الكتاب الشيخ / أحمد بن علي بن رِضوَان الحنبلي: قاله وكتبه بخطِّ يده راجي عفو ربِّه أحمدُ بنُ محمَّد بن عليِّ الأَصْبَحِيّ العُنَّابِي.. هكذا رسمها وضبطها المؤلف نفسه، وهو أدرى بإسْمه وأعلمُ بِرَسْمِه.

(٣) انظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٢، الدرر الكامنة ١/ ٣١٨، إيضاح المكنون ٤/ ٦٣٤، معجم المؤلفين ٢/ ١٥١، ومقدمة كتابه نزهة الأبصار.

كنيته:

أبو العباس(١).

مولده:

لم تُشِرْ الكُتُب الَّتِي تَـرْجَمَت لِلأُصْبَحِيِّ إلى سنـةِ مَولِـدِه، ولكِنَّهَا تكـادُ تُجْمع على أنَّه تُوفيِّ سنة ٧٧٦ هـ ست وسبعين وسبعمائة، وتشيرُ بعضُ المَصَادِرِ إلى أنَّ عُمُرَه حين وَفَـاتِه قَـدْ جَاوَزَ السِّتِّيْن(٢)، فَإذَا مَا قَـدَّرْنَا أنَّ عمرَه في حـدودِ واحدٍ وسِتِّين عاماً، فإنَّه حينئذٍ قد وُلِد سنة ٧١٥ هـ، خمسَ عَشْرَةَ وسَبْعِمَائَة.

مَذْهبُه الفقْهِيّ:

وُلِد صـاحِبُنَا وتـرعرعَ في بـلادِ الأَنْدَلُـس، ومعروفٌ أنَّ بـلادَ المغربِ بعـامة تأخذُ بالمذهبِ المالِكِيِّ، فهو السَّائدُ في تِلْك الـدِّيَارِ، وقد نَصَّ صاحبُ إِيْضَاحِ المَكْنُون(٣) على أنَّـه مَالِكِيٌّ، إلاَّ أنَّ بعضَ المَصـادِرِ التي ترجمت لـه تقولُ: بأنَّـه تَفَقَّه لِلشَّـافِعِيِّ(٤)، أو تَفَقَّه قَلِيْـلاً لِلشَّافِعِيْ(٥)، بل إنَّ بَعْضَها ينـصُّ صَرَاحَةً عَلَى أنَّه شِافِعيُّ المَذْهَبِ(٦)، أو الشَّافِعِيُّ(٧).

وهذا يعني أنَّه بَدَأ حيـاتَه مالكياً، ثمَّ أَخَذَ بمذهبِ الشَّـافِعِيّ بَعْدَ رَحِيْلِه إِلَى المَشْرِقِ(٨)، ولِقائِه بعُلَمَاءِ الشَّافِعِيةِ في مِصْرَ والشَّامِ.

---

(١) انظر الـدرر الكامنـة ١/ ٣١٨، شذرات الـذهب ٦/ ٢٤٠، بغية الـوعاة ١/ ٣٨٢، كشـف الظنون ١/ ٤٠٧، ٢/ ١٤٢٨، إيضـاح المكنـون ٤/ ٦٣٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١، ومقـدمـة كتبـه الحلل، والنزهة، والقوافي، والتبيان.

(٢) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١.

(٣) انظر إيضاح المكنون ٤/ ٦٣٤.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٢.

(٥) انظر الدرر الكامنة ١/ ٣١٩.

(٦) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠.

(٧) انظر التوضيح من هامش الإكمال ٦/ ٣٨٦.

(٨) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، والدرر الكامنة ١/ ٣١٨ - ٣١٩.

رحلته إلى المشرق:

تذكُر المَصَـادِرُ أنَّ صَاحِبَنَا قد تَرَكَ بلاَدَه وقَـدِمَ إلى مِصْرَ، وبَقِي فِيْها مُدَّةً مِن الـزَّمَنِ، أَخَذَ العِلْـمَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَائِهـا[1]، ثمَّ تَحَوَّلَ بعـدَ ذلِك إلَى الشَّـامِ[2]، فعظُم فيها قَـدْرُه، واشتهر ذِكْرُه، وانتفعَ النَّاسُ بـه، وصنَّف كثيراً من كتبهِ. . . حتَّى أنَّه ماتَ بدِمَشْق[3].

ولكنَّنـا لا نَعْـرفُ على وَجْـه التَّحْدِيْـد مَتَى قَـدِمَ إلى المَشْرِقِ، إلاَّ أنَّ المَصَـادِرَ تُشِيْر إلى أنَّه قَدْ لازَم أبـا حيان[4] في مِصْرَ، وتذكُرُ المَصَادِرُ بأنَّ أبـا حيان قد تَرَكَ المغـربَ ووَصَلَ مِصْرَ سنة ٦٧٩ هـ[5] تسع وسبعين وستمائة، وأنَّـه قَدْ تُـوفِّي في مِصْرَ سنة ٧٤٥ هـ[6] خمس وأربعين وسبعمائة، وبمَا أنَّ صاحِبَنـا قد وُلِـد عام ٧١٥ هـ خمس عشرة وسبعمائة، فإنَّ هـذَا يَعْنِي أنَّه قَـدْ أَمَضَى في مسقَط رأسِـه من بلادِ الأندلس ما لايقلُّ عن عشرين عاماً؛ لأنَّه كَمَا تقولُ المَصَادِرُ قَدْ اشتغَلَ في بِلادِه. فإذَا أضفنا السَّنَوات العشرين إلى تاريخِ مولِـده عَرَفْنَا أنَّه قد سَافَر إلى مِصْرَ في حدود سنة ٧٣٥ هـ خمس وثلاثين وسبعمائة، أو لِنَقُل بشكل أَدَقّ: إنَّ رِحْلَتَه للمشرِقِ تَمَّتْ فيما بين سنـة ٧٣٥ هـ خمس وثـلاثين وسبعمائة، وبين سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسبعمائة، وهي السَّنَةُ الَّتي مـاتَ فيها أبـو حَيَّان. أمَّـا تركُه لمصر وتَحَوُّلُه إلى الشَّامِ فلَيْس عِنْدَنَا ما يُحَدِّدُ ذَلِكَ التَّارِيخِ.

---

(١) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٢.

(٢) انظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٢، والدرر الكامنة ١/ ٣١٩.

(٣) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠.

(٤) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٢.

(٥) انظر الدرر الكامنة ٥/ ٧١، ونفح الطيب ٣/ ٣١٩.

(٦) انظر النجوم الزاهرة ١٠/ ١١١، ودرة الحجال ٢/ ١٢٤، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٦.

صفاته:

يقول عنه ابنُ حَبِيب : إنَّه إمامٌ عالمٌ حـازَ أَفْنَانَ الفُنُونِ الأدبيةِ ، وَفاضِلٌ مَلَكَ زمامَ العربيَّة[1] .

وقال ابنُ حِجِّي : كان حَسنَ الخُلُق ، كَرِيْمَ النَّفْس[2] .

ويقول عنه صاحبُ التَّوضِيْحِ : «كان دمث الأَخْلاَقِ كَرِيْمَ النَّفْسِ[3] .

وَصَاحِبُنا شَـاعِرٌ، سَمِع منه سعيدُ الـذُّهْلِيُّ مِن شِعرِهِ، ودوَّنه في كتـابِهِ الَّذي جمعَ فيه شعر ابنِ نَبَاتَة[4] .

شيوخُه:

بقي الأَصْبَحِيُّ في الأندلس -مسقط رأسـه- يأخذُ من عُلَمَائِهَا ، إلى أن ارتَحل إلى بِلادِ المَشْرق ، فيَمَّمَ وَجْهَـه صَوبَ مِصْرَ، وكانت مِصْرُ آنذاك مَقْصِـدَ طُلاَّبِ العِلْم ، فأقام فيها مُدَّةً ليست بالقصيرة، لازَم فيها شيْخَه أبا حَيَّان[5] الأندلسيَّ الغِرنَاطي المُتَوَفَّى سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسَبْعِمَائَةَ ، واشتهرَ بصُحْبَتِه ، وَبَرَعَ في زَمَنِه[6] ، ولاَ شَكَّ أنَّ أَبَـا حَيَّان يُعـدُّ في تلك الفَتْرَةِ من أعلم عُلَمَاءِ عَصْره ، فقـد حَـازَ كَثيْراً من الفُنُون والعُلُـومِ ، وأَحْسِبُـه قَـدْ تَلْمَـذَ عليه في علـومِ اللغـةِ بِعَـامَّةٍ ، وعِلْمِ النَّحْـو بشَكْلٍ خَـاص ، وأظنُّـه أيضاً قَـد لازَمَـه حتَّى ماتَ أبـو حيان ؛ لأنَّ بعضَ المَصَـادر تشيرُ إلى أنَّه قـد لازَمَه كثيراً[7] ، وهذا يَعْنِي أنـه قد بَقِي مَعَه في حدودِ عَشْرِ سَنَوات ، أَيْ مُنْذُ تَـاريخ قُدُومِه إلى مِصْرَ سنة ٧٣٥ هـ

---

(١) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٢ .

(٢) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠ .

(٣) انظر التوضيح من هامش الإكمال ٣/ ٣٨٦ .

(٤) انظر الدرر الكامنة ١/ ٣١٩ .

(٥) انظر الـدرر الكامنـة ١/ ٣١٩ ، بغية الـوعاة ١/ ٣٨٢ ، شـذرات الذهب ٦/ ٢٤٠ ، والتـوضيح من هامش الإكمال ٦/ ٣٨٦ .

(٦) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٢ .

(٧) انظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٢ ، والتوضيح من هامش الإكمال ٦/ ٣٨٦ .

خمسٍ وثَـلاثِين وسَبعمَائَةَ، إلى سنةِ وَفَـاةِ أبي حَيَّـان سنة ٧٤٥ هــ خمس وأربعين وسبعمائة، ومن المؤسف أنَّ المَصَادِر قد بَخِلت علينا بذكر شيوخِه الآخرين، أو مَنْ أَخَذَ عَنْهُم عِلْمَه سواءٌ في المغربِ أو في المشرقِ.

آثاره العلمية:

الأَصْبَحِيُّ نَحْويٌ عَـرُوْضِيٌ، أخذَ النَّحو عن شيخ النحاة في زمـانه أبي حيَّان الأندلسيّ، وخلَّف لنا ثروةً علميةً لابأس بها، وقـد أشارت المصادر التي تناولت حياةَ الرَّجُلِ بأنَّ له مؤلفاتٍ مِنْها:

- شرح تسهيل الفوائد[١].
- شرح التَّقريب[٢].
- شرح كتاب سيبويه[٣].
- المسوِّغَات للابتداء بالنَّكرات[٤].
- نزهةُ الأبصَار في أوزانِ الأشْعَارِ[٥].
- الوافي بمعرِفَةِ القَوَافِي[٦].

هذه الكتبُ هي كلُّ ما ذَكَرتْه المَصَادِرُ الَّتي تَرْجَمَتْ للأَصْبَحِيِّ، غير أنَّ هناك كتباً أُخْرَى وَصَلَتْ إلينا ولم تُشر لها المَصَادِر.

---

(١) انظر شـذرات الذهـب ٦/ ٢٤٠، الدرر الكامنـة ١/ ٣١٩، بغية الـوعاة ١/ ٣٨٢، كشـف الظنون ١/ ٤٠٧، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١

(٢) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١، والمراد تقريب المُقرب لأبي حيان.

(٣) انظر الـدرر الكامنـة ١/ ٣١٩، وبغية الـوعاة ١/ ٣٨٢، معجم المؤلفين ٢/ ١٥١، وكشـف الظنون ٢/ ١٤٢٨.

(٤) انظر التوضيح من هامش الإكمال ٦/ ٣٨٦، والأنساب ٩/ ٣٨٢.

(٥) انظر إيضـاح المكنون ٤/ ٦٣٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١، والتـوضيح من هامش الإكمال ٦/ ٣٨٦ ولدي نسخة خطية من الكتاب.

(٦) انظـر التوضيح من هـامش الإكمال ٦/ ٣٨٦، والأنسـاب ٩/ ٣٨٢. وفي مكتبتي نسخة خطيـة من الكتاب.

- **الحُلَل في الكلام على الجُمَل.**
- **التِبْيَان في تعيين عطف البيان.**

وقد وَصَل إلينا إضافة إلى هاتين الرسالتين اللتين لم تذكرهما المصادرُ المترجمةُ لِصَاحِبِنَا كتابان آخران هُمَا: «نُزْهَة الأبصَار في أوزان الأشْعَارِ» والوَافِي بمعرفةِ القَوَافِي».

وهذه دراسة مختصرة لهذين الكتابين:

يقع هـذا الكتابُ في ست وتسعين لوحـة، والنُّسخةُ التي بين يَـدَيّ نُسخَت بخطّ مشرقي جميل، قـام بـانتساخهـا «أحمدُ بنُ عليّ بنُ رِضْـوَان الحنبلَيّ»، وإنْ كان لم يُذْكر في آخر النُّسخةِ اسمُ مـن قَامَ بنسخِها، إلا أنَّ في آخر نسخةِ «الوَافِي بمَعْرِفَة القَوَافِي» اسم نَاسِخِهَا وهـو المذكورُ آنفاً، وناسخُ النُّسخَتَين واحدٌ، وهما ضِمْنَ مَجْمُوع واحـدٍ، وقد ورَدَتا متسلسلتين في الترتيب وتـرقيمِ الصَّفَحَات. كما أنَّ اسمَ ابنِ رِضْوَان هَـذَا قد وَرَدَ فِي أخرِ نُسْخَـةِ «النزهة» في إجـازة الأصْبَحي له يقول: «أكمـلَ عليَّ الفَقِيهُ العالمُ الفـاضلُ المحصِّلُ شهـابُ الدِّين أبـو العبَّاس أحمدُ بنُ الشَّيخ الإمامِ العالمِ عَلاَءِ الدّين أبي الحسنِ عليّ بن رِضْوَان الحَنْبَلي -أدام اللّه توفيقَـه- جميعَ كتابي هذا، المُسَمَّى «نزهة الأبصار في أوزان الأشعـار» بقراءته وقراءة غيره بحثاً ونظـراً وتصحيحاً، وأجزتُ له أن يرويـه عَنِّي، وجميعَ ماروِيتُه، وما صنَّفْتُه وماخَّصْتُـه، وما أَنْشَأتُه مِنْ نَظْمٍ ونَثْر، وكان آخِـر مدَّة القِرَاءة في يوم الأربعاء السَّابع عشر من رجب سنة ثـلاث وخمسين وسبعمائة. قاله وكتبه الفقيرُ إلى عفو ربّه أحمدُ بنُ محمَّد بن عليٍّ الأصْبَحِي العُنَّابِيّ.

أمَّا تارِيخُ انْتِسَاخِه فهو مثبتٌ في آخـرِ النّسخَةِ، يقول النَّاسِخُ: ووافق الفراغ مِن نَسْخِه في اليومِ السَّابعِ عَشَرَ مِنَ المُحَرَّمِ سنةَ ثلاثٍ وخَمْسِين وسَبْعِمَائَة.

وهذا يعني أنَّ النُسْخَـةَ قد كُتبت في حيـاةِ المؤلِّف -رحمه الله- بل قبلَ وفـاته بثلاثٍ وعشرينَ سَنَةٍ، ممَّا يجعلُ لَهَا قِيْمَةً خَاصَّة فهي نسخةٌ نَفِيْسةٌ وفَرِيدةٌ.

والكتابُ ثَـابِتُ النِّسْبِةِ لِصَاحِبِـه الأصْبَحيِّ، فقد ذَكَرَتْـه بعضُ المصادرِ التي تَـرجمتْ للمُؤلِّف، وجـاء في مقدمـة الكتـاب «بسم اللّه الـرَّحمن الرَّحيم، قـال

الشَّيخُ الإمـامُ العــلاَّمـةُ أبـو العبَّـاس أحمدُ بنُ الشِّيخِ الصَّــالِح محمَّـد بن عليّ الأصْبَحي العُنَّابي غفَر اللّه له ولِوَالِدَيْه[1] . . . » .

والكتابُ متـوسطُ الحجمِ، ليس بالطَّـويلِ المُمِلِّ، ولا القَصِيْرِ المُخِلِّ، يقولُ مؤلِّفُه: «وقد صنَّف المتقدمون والمتأخرون في هذا العلم كتباً كثيرةً، وأوضحوا فيه طرقاً منيرة، غير أنَّ منهم من طوّل فأملَّ، ومنهم من قصَّر فأخلَّ، فوضعتُ فيه هذا الكتابَ، مستوفيـاً لفروعِه وأصولِهِ، ومستولياً على أبوابـِهِ وفصولِهِ وذكرتُ فيه مـا أغفَله المتقدمـون، وبيَّنت فيه مـا أبهَمَه المتأخرون، وفتحتُ مـا أغفلوه، وقيَّدت ما أطلقـوه، وجمعت ما فرَّقوه. . . . فلذلك سميته: «نـزهةَ الأبْصَارِ في أَوْزَانِ الأَشْعَارِ. . . »[2].

وقد اشتملَ الكتابُ على المَبَاحِثِ التَّالِيَة:

تعـريف العَرُوض، الحديـث عن الموادِ التي يتألَّف منهـا الشِّعْرُ من أسبـابٍ وأوتادٍ وفواصلَ، ثـم تحدَّث عن الزّحافات والعلَلِ.

كل هذه المقدمات جاءت في خمس عشرة ورقة.

بعد ذلك شرع في الحديث عن بحور الشِّعْرِ حسب التَّسَلْسُل التَّالي:

الطَّـويل، المَدِيـد، البَسيْط، الـوَافِـر، الكَـامِل، الهَزَج، الـرَّجَـز، الـرَّمَل، السَّريع، المُنسَرِح، الخَفِيف، المُضَارع، المُقْتَضَب، المُجْتث، المُتَقَارب.

وأخيراً تحدث عن المُتَـدَارك، وقـد تحدث عنهـا متسلسِلـةً حَسَبَ دوائِرِهـا العروضيةِ.

وطريقته في تناول البحور أن يتحدث عما يشتمل عليه البحرُ من الأَعَاريضِ ومـا تحت كلِّ عَـرُوضٍ من الضُّرُوبِ، ثم يُـوْرِدُ لكلِّ واحـدٍ منهـا بيتـاً من أشعارِالعـربِ المستشهَد به يكـون مثالاً ليُقَـاس عليه، ثم يقومُ بتقطيعـه، بعد

(١) انظر مقدمة نزهة الأبصار في أوزان الأشعار، ل١ .

(٢) انظر مقدمة نزهة الأبصار في أوزان الأشعار، ل١ .

ذلك يتناولُ مـا يدخلُ البحرَ من الـزِّحَافَات، مـا يَجُوزُ فيه منه ومـا يَحْسُن، وما يَقْبُح، يُنَبـه على مَـا يَـرِدُ من الشَّاذِ في البِحْـرِ، وأخيراً يبين تصـويـر كلّ دائرة، وتركيبَ الأوتادِ والأسْبَاب على مُحِيْطِها(١).

الوافي بمعرفة القوافي(٢):

وهـو كتابٌ لَطِيفٌ يقعُ في تسع وثَـلاَثِين لَوحـةً ضِمنَ مَجْمُوع في أولـه «نزهـةُ الأبْصَارِ» الذي تحدثنا عنه آنفاً، وبعده جاء «الوافِي» بدأ من الورقة ٩٨-١٣٦ .

وناسخُ هـذا الكتاب هـو ناسخُ الكتـاب الذي قبله، وهـو أحمدُ بنُ علي بن رِضْوانِ الحَنْبَلي. جاء في خاتمة الكتاب: «كَمُل كتـابُ» «الوَافِي بمعرفةِالقَوَافي» على يد صاحبـهِ، وأَفْقَر عِبَادِ الله إلى رحْمَتِـه أحمدُ بنُ علي بن رِضْوانِ الحَنْبَلي عَفَا اللّـه عنـه وعَـن وَالِـديْـه، وعن جَميع المُسْلمِين، وذلك عشريـن من شهـر ذي القِعْدَة من سنـة ٧٥٣ هـ ثَـلاَثٍ وخَمْسِين وسَبْعِمَائَة، أحسنَ اللَّهُ عَـاقِبتَهُمَا بِمَنِّه وكَرَمِه»(٣).

وقد أجازَ المؤلفُ لابنِ رِضْوان روايةَ كتابـه هذا، وبقية مصنَّفاته، يقول: قَرَأَ علي الفقيـهُ العالمُ الفَـاضلُ المحصِلُ البَارِعُ شهـابُ الـدّين أبو العبَّاس أحمدُ بنُ الشَّيخ الفَقِيـه الإمـامِ العَـالِمِ الفـاضِل عَـلاء الـدِّين أَبِي الحَسَن عَلِيِّ بن رِضـوان الحنبلي -أدام اللّه تـوفيقَه- جميـعَ كِتَابِي هذا المُسَمَـى «بالـوافي بمعرفـةِ القَوَافي» تصحيحاً لألفاظِه، وتفهماً لمعانيه، وأجـزتُ له أن يَرْوِيه عَنِّي، وجميعَ مارويتُه، ومَاصَنَّفْتُـه، ومَالَخَّصْتُه، وما أَنْشَأتُـه من نظمٍ ونثرٍ. قاله وَكَتَبـه بخطِّ يدِه رَاجي عفوِ ربِّه أحمدُ بنُ محمَّـد بن عليِّ الأَصْبِحِي العُنَّابِيّ، يوم الثلاثـاء الثاني من شهر

---

(١) انظر نزهة الأبصار في أوزان الأشعار ل ١٥ .

(٢) قامت الأخت / نجاة حسن عبد الله نولي بتحقيق هذا الكتاب.

(٣) انظر الوافي بمعرفة القوافي، ل ١٣٦ .

رمَضـان المعظم سنة أربع وخمسين وسبعمائة، حـامداً لِلّـه تَعَالى، ومُصَلِّيـاً على نبيِّه محمدٍ وآلِه وصحبه[1]. . . ».

وهذه النسخةُ الخطِّيـةُ نسخةٌ فريدة، لها قيمةٌ علميـةٌ، فقد نُسخت في حياةِ مؤلِّفِها، وقُرِئَت عَلَيه، وأجازَ للنَّاسِخ روايتها. وخَطُّهَا مَشْرقيٌّ جميلٌ.

جاء في مقـدمة الكتـاب: «قال الشيخُ الإمامُ العـالمُ العَّلامـة حجةُ الأدبِ، وغـايـةُ الأربِ، الخليلُ لأهلِ هـذَا الـزَّمان، والخليلُ الـذي غـاصَ في بحـورِ الأدبِ فأتى لكلِّ مَعْنى مِنْهـا ببَيان، أبـو العبَّاس أَحْمَد بنُ الفقيرِ إلى اللَّـه تَعَالى محمّد بن عليّ الأصْبَحِي العُنَّابِي أدام الله توفيقه. . »[2].

والكتـاب كما يقول مـؤلفـه[3] يشتمل على فـوائِد جَليلةَ، وأسرارٍ لطيفـةٍ، والكـلامُ فيه ينحصرُ في شرحِ القَـافِية وخـلافِ العلماءِ فيها، وشرحِ أسْمَائهـا، وأسماءِ مـا يلـزمُها من الحروفِ والحركـاتِ، وعيـوبها. ويأتي الكـلامُ على كُلِّ واحد منها على هذا الترتيب. . .

وفاته:

انتقل العُنَّابِي إلى رحمةِ ربِّـه في التاسع والعشرين من شهر المُحَـرَّمِ سنة ٧٧٦ هـ[4] ست وسبعين وسبعمائة، وقـد جـاوزَ السِّتين، مـاتَ - يـرحمُه اللـه - بدمشق[5].

(١) انظر الوافي بمعرفة القوافي، ل ١٣٦ .

(٢) انظر مقدمة الوافي، ل ٩٨ .

(٣) انظر الوافي بمعرفة القوافي، ل ٩٨ .

(٤) انظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٢، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، والدرر الكامنة ١/ ٣١٩، كشف الظنون ١/ ٤٠٨، ٢/ ١٤٢٨، وإيضاح المكنون ٤/ ٦٣٤، معجم المؤلفين ٢/ ١٥١ .

(٥) انظر شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١ .

الرسالة الأولى

الحُلَل في الكَلَام عَلَى الجُمَل

- نسبة الكتاب
- منهج العُنّابِي فيه
- مصادره
- نسخة الكتاب
- عملي في تحقيق النص

الحُلَل في الكَلَام عَلَى الجُمَل

نسبة الكتاب:

هـذا الكتـاب أو هذه الـرسـالـة الصغيرة لم تشر إليها المصـادر التي تـرجمت للمؤلف واطلعت عليها ولكنها ثابتة النسبة إليه بالأدلة التالية :

١ - أنّ اسم العُنَّابِي وردَ صريحاً في مقـدمة الرسالـة ، جاء فيها مـا نصه «بسم الله الرَّحمَن الـرَّحيم ، وصَلَّى اللَّه عَلَى سيـدنا ومَـوْلانَا محمَّـد وعَلَى آله ، «الحُلَل في الكَلاَم عَلَى الجُمَل» للشيِّخ العـالم العَلامَةِ . . . . أبي العبَّـاس أحمد بن محمد ابن علي الأَصْبَحِي العُنَّابِي رحمة الله عليه . . » .

٢- أنَّ الكتـابَ في النَّحو ، ومعلـومٌ أنَّ العُنَّابي لـه في النَّحو البَـاع الطُّولَى ، فهـو شيخُ العربيَّة في زمانه ، أخَـذَ النَّحو وغيرَه عن أبي حَيَّان الأندَلُسي وأثبتت له المَصَادرُ كُتُباً في النَّحـو ، كشرحِه لسيبويه ، وشرحِـه للتَّسْهِيل لابن مَالِك ، والمُسَوِّغَات للابتداء بالنَّكِرَات ، وغيرها . . .

والَّـذي يُصَنِّفُ هـذه الكتبَ الكثيرةَ ، والشروحَ الـوافيـةَ ، ليس غـريبـاً أن يُصَنِّف هذه الرسالةَ الصغيرةَ .

٣- أثبتت المصادر تتلمذَه على عـالم زمانِه أبي حيان الأندلسي ، والنَّـاظِرُ في هذه الرسالَـة يرَى تأثُّرَه بأبي حيَّان ظاهراً وواضحـاً ، وإن كان لم يُشرْ إلى أبي حيان ولا مرةً واحدةً ، إلاَّ أنَّ كثيراً مـن المسائِل التي يتناولها العُنَّابِي في رسـالَته هذه يظهرُ أَنها قد نُقِلَت من كتبِ أبي حَيَّان وبخاصة ارتشاف الضَّرب .

ومن أمثلة ذلك :

يقولُ صاحُبنَا[1] «الأَوّل أن تقعَ الجملةُ ابتداءَ كَلاَم لفظاً ونية نحو: زيدٌ قائمٌ، وقام زيدٌ، أونيةٌ لا لفظاً، نحو: راكباً جاء زيدٌ».

ويقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٥: وقوعُها ابتداء كلام لفظاً ونية، نحو زيدٌ قائمٌ، أو نيةً لا لفظاً، نحو: راكباً جاء زيدٌ».

ويقول صاحبُنَا[2]: «. . أَصْلُ الجملةِ ألاّ يكون لها موضعٌ من الإِعْرَاب، وإنَّمَا كان كذلك لأنَّها إذا كان لها موضعٌ من الإعراب تقَّدرت بالمفرد، والأصلُ في الجملةِ أن تكون مستقلةً، لا تتقدَّر بمفردٍ فتكونُ جزءَ كلامٍ لِمَا قَبْلَهَا. .».

ويقول أبو حَيَّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٥: «ونحنُ نتكلَّم في الجُمَل فنقولُ: أصلُ الجُمْلةِ ألاَّ يكون لَهَا موضعٌ من الإعْرَابِ، إنَّما هو لوقُوعِه موقعَ المفْردِ والأصلُ في الجملةِ أن تكونَ مستقلةً لا تُقَدَّر بُمفْرَدٍ فَتكُون جزءاً لما قبلَهَا. .».

ويقولُ صاحِبنا[3]: «وهَذَا التفصِيل في الجُمْلةِ التَّفسِيريةِ ذَهَبَ إليه الأستاذُ أبو عَلِيٍّ، قال: وعَلَى هذا مَسْألة أبي عَلِيّ «زيدٌ الخبزُ أكَلَه» مُفَسِرٌ للعامل في الخَبَر، وله موضعٌ؛ لكونه خَبَراً عن زيدٍ، وكذلك تفسيره، ويبينُ ذلك ظهورُ الرَّفع في المُفَسِّر، وهذا دليلُ قَولِي عَلَى ما تَقَدَّم، وكذلك مسألةُ الكِتَاب: «زيداً إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك» فتكرمه «تفسيرٌ للعامِلِ في «زَيْدٍ»، وقد ظَهَر الجَزْمُ. .».

ويقولُ أبو حيَّان في الارتِشَاف ٢/ ٣٧٤-٣٧٥: «وعلى هذا مسألة أَبِى عَلِيٍّ: «زيد» الخُبْزَ أَكَلَه فَأَكَلَهُ مُفَسِرٌ للعَامِلِ في الخُبْز، وله موضع؛ لكونه خبراً عند «زيد فكذلك مُفَسِّرُه، وبيانُ ذلك ظهورُ الرَّفعِ في المُفَسِّر، وكذلك مسألةُ الكِتَاب: «إن زيداً تُكْرِمْه يُكْرِمك، «فتكرمه» تفسيرٌ للعامل في «زيدٍ» وقَدْ ظَهَرَ الجَزْمُ. .».

---

(١) انظر / الحلل في الكلام على الجمل/ ٣٧ .
(٢) انظر / الحلل في الكلام على الجمل / ٣٧ .
(٣) انظر / الحلل في الكلام على الجمل / ٤٧ .

وهناك مواضعُ أخْرَى مُشَابِهة لاَ أَرَى ما يَسْتَدْعِي حَصْرَهَا إنَّما الَّذي أُرِيْدُ أَنْ أَصِلَ إلَيْه أنَّ أَثَرَ شَيْخِه أبي حَيَان ظاهرٌ عَلَيه، وواضحٌ في مُصَنَّفِه، وهَذَا من أثر التَلْمَذَةِ والمُلاَزَمة الَّطويْلةِ الَّتِي تُشِيرُ إلَيْها المَصَادِرُ.

منهج العُنَّابِي في كتابه:

جاء كتابُ «الحُلَل في الكلام على الجُمَلِ» مُخْتَصَراً جداً، وذلك لأنَّ القَضَّية التِّي خصَصَ المُصنِّفُ كتابَه لمُنَاقَشَتِها ودِرَاسَتِها قَضِيَّةٌ مَحْدُودةٌ، وهي الجُمل التَّي لَهَا مَوضِعٌ من الإعْرَابِ، والتَّي لَيْسَ لَهَا مَوضِعٌ.

بدأ كِتابَه بالحديثِ عن الجُمل التَّي لا مَوضِع لَهَا مِن الإعْرَابِ، وَذَلِك لأنَّ أَصْلَ الجُمْلَةِ ألاَّ يَكُونَ لَهَا مَوضِعٌ مِن الإعْرَاب.

ثم بَدَأَ في حَصْرِ الجُمَلِ الَّتي لاَ مَوضِعَ لَهَا، وقَالَ: إنَّها تَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةَ عشَرَ قِسْماً، وهي باخْتِصَار:

الأول: أن تقعَ الجُمْلَةُ ابتِدَاء كَلاَمٍ لَفْظاً ونِيَّةً، أَوْ نِيَّةٍ لاَ لَفْظاً.

الثاني: أن تقعَ بعد أدواتِ الابتِدَاء.

الثالث: أن تقعَ بَعْدَ أدواتِ التَّحضِيضِ.

الرابع: أن تقعَ بَعْدَ «قَل»، إذا اتَّصلَت بها «ما» كافة لَهَا عَنْ طَلَبِ فَاعِل.

الخامس: أن تقعَ بعد ليسَ على لغة تميم.

السادس: أن تقعَ بعد أداةِ التَّعْلِيق غير العَامِلَة.

السابع: أن تقعَ جَوَاباً لِهَذِه الحُرُوفِ المَذْكُورَةِ.

الثامن: أن تقعَ صلةً لاسمٍ أو لِحَرْفٍ.

التاسع: أن تقعَ اعْتِرَاضِيَّة.

العاشر: أن تقعَ تَفسِيرِيةً عَلَى المَشْهُورِ.

الحادي عشر: أن تقعَ توكِيداً لِما لا مَوضعَ لَهُ مِن الإعْرَابِ.

الثاني عشر: أَن تقعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا لا مَوْضِعَ له مِنْ الإِعْرَابِ.

الثالث عشر: أن تقعَ جَوَابَاً لِلْقَسَم.

الرابع عشر: أن تكونَ جملةٌ شرطيةً حُذِفَ جوابُها، لِتَقَدُّمِ الدَّلِيلِ عَلَيْه نَفْسِه.

ثم انتقلَ المؤلفُ إلى الحديثِ عن الجُمَل التي لها موضعُ من الإعـرَاب، وقَالَ: إنَّها تَنْقِسِم بانقسام نَوعِ الإِعْرَابِ، فمنها ماهو في موضع رَفعٍ، ومنها ما هو في موضعِ نَصْبٍ، ومنها ما هو في موضع جَرّ، ومنها ما هو في مَوضع جَزمٍ.

بَدَأَ الحديثَ عن الجُمَلِ الَّتي موضعُها الرَّفعُ، وقَالَ: إنَّهَا ثَمَانِيَـة أَقْسَام: سِتَّة باتفاق، واثْنَان باختلاف.

فالَّتي باتفاق هي:

الأول: أن تقعَ خبراً للمبتدأ.

الثاني: أن تقعَ خبراً لِلاَ الَّتي لِنَفْي الجنس.

الثالث: أن تقعَ خبراً لإنَّ وأخواتها.

الرابع: أن تقعَ صفةً لموصوف محذوف.

الخامس: أن تقعَ معطوفةً على مرفوعٍ هو في موضعِ رَفْعٍ.

السادس: أن تقع بدلاً من مرفوع.

والَّتي باختلاف من المرفوع قِسمان:

الأول: أن تكونَ في موضعِ الفَاعِل.

الثاني: أن تقعَ في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه.

والَّتي في موضع نصب أربعة عشر قسماً: أحدَ عَشَرَ باتفاق، وثَلاَثةٌ باختلاف.

أما الَّتي باتفاق فهي:

الأول: أن تقع خبراً لكانَ وأخواتِها.

الثاني: أن تقع في موضع المفعولِ الثَّاني لظننت.

الثالث: أن تقع في موضع المفعولِ الثَّالِث لأعْلَمت.

الرابع: أن تقعَ خبراً لما الحِجَازِيةِ.

الخامس: أن تقعَ خَبَراً لِلاَ أختها.

السادس: أن تقعَ خبراً لإنْ النَّافية.

السابع: أن تقعَ في موضعِ المفعولِ للقول الَّذي يُحْكَى.

الثامن: أن تقعَ في موضع نَصْبٍ للفِعْل المُعَلَّق.

التاسع: أن تكونَ معطوفةً على ما هو منصوبٌ، أو موضعُه نصبٌ.

العاشر: أن تقعَ في موضعِ الصِّفَةِ لمِنصُوبٍ.

الحادي عشر: أن تقعَ في موضعِ الحَالِ

والَّتي باختلاف مما موضعُه النَّصْب ثلاثةُ أقْسَامٍ هي:

الأول: أن تقعَ مُصَدَّرَه بمُذْ ومُنْذُ.

الثاني: أن تقعَ مُسْتَثْنَىً بها.

الثالث: الجملة الواقعة استِفْهَاماً بَعْدَمَا يتَعَدَّى إلى واحدٍ، وَقَدْ أَخَذَ مَفْعُولَه.

أما ما هو في موضعِ جَرٍ فستةُ أقْسَامٍ: ثلاثةٌ باتفاق، وثلاثةٌ باختلاف.

فالَّتي باتفاق هي:

الأول: أن تقعَ مُضَافاً إليها أسماءُ الزَّمَان المُبهَمَة غَيْر الشَّرطِيَّةِ الَّتي لا تَجْزِم.

الثاني: أن تقعَ في موضعِ الصِّفَة لِمَجْرُورٍ.

الثالث: أن تقعَ معطوفةً عَلَى مجرورٍ، أو مَا هو في مَوْضِع جَرٍ.

والَّتي باختلاف مما موضعه الجَر، ثلاثةُ أَقْسَام:

الأول: أن تقعَ بَعدَ «ذِي» في قولِ العَرَب: اِذْهَبْ بِذِيْ تَسْلَم.

الثاني: أن تقعَ بَعدَ «آية» بمعنى عَلامة.

الثالث: أن تقعَ بَعدَ «حتَّى» الابتدائية.

أما ما هو في موضعِ جزمٍ فثلاثةُ أقسام:

الأول: أن تقع بعد أداةِ شَّرط عاملةٍ، ولم يظهر لها محل.

الثاني: أن تقعَ جواباً لأداة الشرط العاملة.

الثالث: أن تكونَ معطوفةً على مجزومٍ، أو عَلَى ما هو في موضع جَزمٍ.

وفي كلِّ قِسْم مِنَ الأقسام الَّتي تَنَاوَلَهَا المُصَنِّفُ يورِدُ الأمثلةَ والشَّواهِدَ من النَّثْرِ والشِّعْرِ، كَمَا أَنَّه يَعرِضُ لآراءِ العُلَمَاء، واختلافاتِهم، وبخاصةٍ فيما هو مُختَلف فيه من الأَقْسَام، والكتابُ على صِغَرِ حَجْمِه عظيمُ القَدْرِ، كَبِيْرُ الفَائِدَة، إذْ أنَّ مؤلِّفَه حَصَرَه في قَضِيَّة مُحَدَّدةٍ بَحَثَهَا فأشبَعَها بَحْثاً.

ومِمَّا يَتَمَيَّزُ به عَمَلُ الأصبحي هذا التَّقْسِيمُ والتَّفرِيعُ الذِي يُسَهِّل عَلَى القَارِئ ويُعينُه عَلَى سرعَةِ الفَهْمِ والاستيعابِ، وهذا منهجٌ جيدٌ لِمَن يتناولُ القَضَايَا العِلْمِيَّة.

مصادره في كتابه:

لم يَذْكُر المُؤلِّفُ كُتُباً بعَيْنِها، اللَّهم إلاَّ ذِكْرُه لِكتَابِ سِيبَوَيْه مرَّةً وَاحِدَةً يقول: «وكذلك مسألةُ الكِتَاب: إنْ زيداً تُكْرِمْه يُكْرِمْك»[1].

إلاَّ أنَّه أَشَارَ إلى عددٍ كبيرٍ مِنِ النُّحَاةِ ذَكَرَهُم في كتابِه مُشِيراً إلى آرَائِهم فِي مَسَائِلَ نَحْوِيةٍ مُخْتِلفةٍ، والنُّحَاةُ الَّذينَ ذَكَرَهُم هُمْ:

سيبويه وورد اسمُه في الكتابِ ستَّ مراتٍ.

والمُبرد وردَ ثلاثَ مراتٍ.

والفارسِيُّ وردَ ثلاثَ مَرَّاتٍ.

والسِّيْرَافِيُّ وردَ ثلاثَ مَرَّاتٍ.

---

(١) انظر الحلل في الكلام على الجمل / ٤٧.

وابنُ جِنِّي وردَ مَرَّتين .

والفَرَّاءُ ورد مَرَّتين .

أَمَّـا بقيةُ العُلَمَاء الَّـذين ذَكَرَهم فَلَمْ يـرِدْ ذِكرُهم في الكِتَـاب إلاَّ مَرَّةً وَاحِـدَةً، وهـم : ثَعْلبٌ ، وهِشَـامٌ، وابنُ خَرُوفٍ ، والـزَّجَّاجُ ، وابنُ دَرَسْتَوَيْـة ، والأَعْلمُ ، وابنُ مَالكٍ ، وابنُ الضَّـائِعِ ، وابنُ الطَّرَاوَةِ ، وأبـو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيْنْ ، وأبو عَبْـدِاللَّه ابنُ أَبِي العَافِيةِ .

ولكل واحدٍ من هـؤلاء العلماءِ الفحولِ كُتُبٌ ومُصَنَّفَاتٌ أَحسِبُ أنَّ صَـاحِبَنَا قَدْ اطَّلَعَ عَلَى بَعْضِهَا .

وأَحْسِبُ أنَّ العُنَّابِي قَد اسْتَفَاد كَثِيْراً من كتابِ سيبويه ، وتَسْهِيل ابن مَالك ؛ لكونِه قد شرح الكتابين كما تقـول المصادر، وما دام أنه قد اعتنى بهما وشَرَحَهُمَا ، فلابُدَّ أنَّه قد أَفَادَ مِنْهُمَا فَوَائِدَ كَثِيْرَة .

أَمَّا شيخُـه أبو حيان فَلَمْ يَرِدْ اسمُـه في الكِتَاب ، وهَذَا مِمَّا يَـدْعُو للعَجَبِ مع أنَّه قَدْ لاَزَمَه كثيراً، وأخـذَ عنه ، وأفادَ منه ، بل إنَّه قَدشرَح كتـابِه «التقريب» كما تُشِير إلى ذلك بعضُ المَصَـادِر، إلاَّ أنَّ أَثَـر أبي حيَّـان يَبْـدُو واضِحـاً وجَلِيـاً في الكتاب ، وقَد أَشَرتُ عِنْـدَ حديثي عن «نِسْبَةِ الكِتَـاب» إلى أن هناك تَشَابُهاً كَبِيْراً بين عبـارةِ صاحِبِنَـا ، وعِبَارَة أبي حَيَّـان ، وبخـاصةٍ كتـابَه «ارتشـاف الضرب» وأوردتُ أمثلةٌ عَلَى ذلك ، وهـذا يَعْنِي أنَّ كُتُبَ شَيْخِه أبي حيَّان بعامـة ، وكتاب «الارتشاف» بخاصة تُعَدُّ من مَصَادِرِ صَاحِبِنَا في كتابِهِ ، ولا عَجَبَ فهو شَيْخُه .

نسخة الكتاب الخطية:

النُّسْخة التي بين يَدي مُصَـوَّرَةٌ من قسم المخطوطات بالمكتبة المركزيـة التابعة لجامعـة الإمـام محمـد بن سعـود الإسـلاميـة ورقمهـا ٩٧١٢ وهي مصـورةٌ من الأسكوريال ورقمها هناك ١٨٦٧ .

وتقعُ النُّسْخَـةُ في (٦) ستِّ وَرَقَـاتٍ، في كلِّ ورقةٍ (٢١) واحـدٌ وعشرون سَطْراً، وقد كُتِبَت بخَط مَغْـرِبِيّ رَدِيءٍ، وكُتِبَت التَّفْرِيْعَـاتُ والتَّقْسِيْمَاتُ بخَطٍ أَعْرَض من الخَطِّ المُعْتَـاد الَّذي التزَمَ بـه النَّاسِخُ في كتـابةِ المَخْطُوطَـةِ، وأحسبه مكتوبـاً بالخطِّ الأَسْـوَدِ، حيثُ إنَّه ظـاهرٌ في الصُّـورةِ بوضـوحٍ تام، ولـو كان مكتوبـاً بالحُمْرَة كَمَا هي العادة، لاَخْتَفَى في التَّصْـوِير أو خَرَج بَاهِتـاً، والنُّسْخَة ضِمْنَ مجمـوعٍ تَبْدأ مِن الـوَرَقَةِ رقـم (٣٠) ثلاثين، وتَنْتَهي عنـدَ الورقـةِ (٣٥) الخامسة والثلاثين، وليس في النُّسْخَةِ مـا يُشِيرُ إلى اسم نَاسِخِها، وإن كانَ رسمُ الحَرْفِ يَدُلُّ عَلَى أنَّها قد نُسِخَت في القرنِ الثامِنِ أو التَّاسِع الهجري.

أمَّـا اسمُ المؤلفُ فقـد وَرَدَ صَرِيْحَاً وواضحـاً في مقـدِّمَـة النُّسْخَـة، يقـول: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، صلَّى اللـه على سيدنا ومولانـا محمد وعلى آله، «الحلل في الكـلام على الجمل» للشَّيْخِ العَـالِمِ العَـلاَّمةِ المُبِيْنْ الفَـاضِلِ الـزَّاهِـدِ. . . أبي العبَّاس أحْمَد بن محمَّد بن عَلِيّ الأَصْبَحِيّ العنَّابِيّ رحمة الله عليه. . ».

عملي في التحقيق:

قمتُ بنقل النَّص كما أثبتـه مـؤلِّفُـه دونَ زيـادةٍ أو نُقْصَـان، أو تَبْـدِيْل أو تَعْدِيْل، أو تَصْحِيفٍ أو تِحْرِيْفٍ.

وقد خدمتُ النَّص بعمل الآتي:

- إثبات النَّص كما أرادَه مؤلِّفُه.
- تخريج الآيات القرآنيـة وإرجاعِها إلى سُوَرِها، مع ذكـرِ رقمِ الآيةِ وضَبْطِها بالشَّكل.
- تخريج الأبيَاتِ الشِّعْرِيَّـةِ، وذلك ببيان بحورِها الشِّعْرية، وذكـر قائِلِيْها إنْ كانُوا معروفين، وذِكر مَصَادِرِهَا النَّحْـوية، واللُّغَوِيَةِ، والأَدَبِيَّةِ، مَع العِنَايَة بضَبْطِهَا بِالشَّكْلِ، وشرحِ غَوَامِضِهَا، وبيانِ معَانِيْهَا.

- ترجمتُ للأعْلام الوَارِدَةِ في النَّصِ بتراجمَ مُخْتَصَرة ، أذكرُ فيها اسْمَه وبعضَ شُيُـوْخِه ، وأهمَّ مُـؤلَّفَاتِـه ، وتاريخَ وَفَـاتِه ، ثم أذكـرُ فيها بعضَ المَصَـادِر لِتَرجَمَته .
- قمتُ بعزو الآراءِ النَّحْوِيَّـةِ التي صَرَّحَ المؤلفُ بأصحابِها إلى كُتُبِهم ما أمكَن ذلك ، وإلاّ فإنَّني أُحِيْلُهـا إلى بعضِ كُتُبِ النَّحـو الجَامِعَـةِ كـالارتشـافِ ، والهمعِ ، وحاشيةِ الصَّـبَّانِ ، وشرحِ التَّصْرِيْح . . وغيرها .
- قمتُ بـالتَّعليقِ عَلَى بعضِ المَسَـائِل النَّحْـوِيَّـةِ الـواردةِ في النَّصِ ، وذَلِك بإيضَاحِهـا ، أو خِدْمَتها بزيادةِ بَيَـانٍ ، أو مَزِيْدِ شرحٍ ، مع ذِكْـرِ تَفْرِيعَاتِ المَسْأَلةِ ، وخلافِ العُلَمَاء فِيْهَا .
- صنعت فهارس فنيـة خدمة للنـص ، وتسهيلا للباحث ، وهـذه الفهارسُ هي :
فهرس الآياتِ القرآنيةِ .
فهرس الأبياتِ الشعريةِ .
فهرس الأعْلامِ .
فهرس المَصَادِر والمَرَاجع .
فهرس الموضُوعَات .

نماذج من المخطوطة

«الحُلَل في الكَلَام عَلَى الجُمَل»

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

تعليق الكلام على الجمل للشيخ العالم العلامة اللبيب

... أبي زيد ... في العلم أحمد ...

... رحمة الله عليه ورضوانه لديهم

الكلام في الجمل التي لا موضع لها من الإعراب والتي لها موضع. أصل

الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب لأنها كلام مستقل إذا كان لها موضع

من الإعراب تقدرت بالمفرد والأصل في الجملة أن تكون مستقلة

لا تتقدر بمفرد وتكون جزء كلام لما قبلها وتحصل

التي لا موضع لها من الإعراب تحصر في أربعة عشر نوعا. **الأول**

أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية نحو زيد قائم وقام زيد ونية

لا لفظا نحو أكرمت أباك زيد جاءني فقط أول الكلام لفظا لا نية

كذا لها موضع من الإعراب نحو أبوه قائم زيد. **الثالث** أن تقع بعد

أدوات الابتداء فيشمل ذلك ... المكفوفة نحو إنما زيد قائم ولكنما

عمرو منطلق ... من قول الشاعر

... بتمامه ...

ومنه ... في العلم ... موصوفة ...

مذهب ... كما في قول الشاعر

... غليل

وإنما ... إذا ... مذهب الجمهور

وإذا الفجائية كقوله تعالى ثم إذا أنتم بشر تنتشرون وكقول حرقة

بنت النعمان فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وهل وبل ولكن [illegible] لا تكون إلا استئنافية وأما [illegible] الابتدائية

غير الجارية [illegible] بينما وبينا نحو قول [illegible] أنه

بأن يكون [illegible] ولكن [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] وشال الجملة بعد بينما قول [illegible]

بينا الناس على عليائها إذ هووا [illegible]

وبعد بينا قول الشاعر

بينا نحن نرقبه أتانا معلق وفضة وزناد راع

[illegible] الجملة بعد بينما وبينا لا موضع لها من [illegible] من الجمل

من الإعراب **الثالث** أن تقع بعد أدوات التحضيض نحو

هلا ضربت زيدا **الرابع** أن تقع بعد [illegible] إن اتصلت

بها ما الكافة لها [illegible] فلما يقوم زيد [illegible] فلما يقوم زيد

الخامس أن تقع بعد ليس على لغة تميم كقولهم ليس

الطيب إلا المسك [illegible] حملا على ما

النافية ولا يكون ذلك إلا [illegible] ومن [illegible] ذلك [illegible]

قولهم ليس خلق الله أشعر منه **السادس** أن تقع بعد

أداة التعليق غير العاملة نحو أما زيد [illegible] ولو جاء زيد لأحسنت إليه

ولما قام زيد قام عمرو [illegible] أنه يذهب إلى أنها حرف

[illegible] الجملة عنده في موضع [illegible]

[illegible] **السابع** أن تقع جوابا [illegible]

[illegible] **الثامن** أن تقع صلة لاسم أو حرف نحو

جاء الذي [illegible] قول الشاعر

بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللَّه عَلَى سَيِّدنَا ومَوْلاَنَا مُحَمَّد وعَلَى آلِه.

«الحُلَلُ فِي الكَلاَم عَلَى الجُمَل للشيَّخ العالِم العَلاَّمـة، المُبِينِ الفَاضِلِ، الزَّاهِدِ المُتَبَرَّكِ بِهِ[1]، أبي العبَّاس أحْمَد بن مُحَمَّد بن عَليّ الأَصْبِحِيِّ العُنَّابِيِّ[2] رحمة اللَّه عليه ورضوانُه لَدَيْه.

الكلامُ في الجُمَلِ الَّتي لا موضعَ لَهَا من الإعرابِ والَّتي لَهَا مَوضِعٌ.

أصلُ الجملةِ ألاَّ يكـونَ لها موضعٌ من الإعرابِ، وإنَّما كـان كذلك؛ لأنَّها إذَا كان لها مـوضعٌ من الإعـراب تقدَّرت بـالمفردِ[3]، والأصلُ في الجملـةِ أن تكونَ مستقلةً لا تتقدرُ بمفردٍ فتكون جزءَ كلامٍ لِمَا قَبْلَهَا.

والجملُ الَّتِي لا موضعَ لَهَا من الإعرابِ تَنْحَصِرُ في أربعةَ عَشَرَ قِسْماً[4].

الأول: أن تقعَ الجملـةُ ابتداءً[5] كَـلاَمٍ لَفْظاً ونيـةً، نحو: زيـدٌ قائمٌ، وقـامَ زيدٌ، أو نية لا لَفْظاً[6]، نحو راكباً جاء زيدٌ.

---

(١) لا يجوز لأحد أن يتبرَّك بالأمواتِ أو قبورهم، ولا أن يدعـوهم من دون الله، أو يسألَهم قضاءَ حاجة، أو شفاءَ مـريضٍ، أو نحو ذلك، كل هذا منكـرٌ لا يجوز؛ لأنَّ العبادةَ حقٌّ للهِ وحـدَه، ومنه تُطلبُ البركةُ. انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٤/ ٣٣٠.

(٢) هكذا في شذرات الذهب ٦/ ٢٤٠، وكشف الظنـون، ١٤٢٧، وإيضاح المكنون، ٦٣٤، وفي بغية الـوعاة ١/ ٣٨٢، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥١ جـاءت هكـذا (العناني) وفي الـدرر الكامنـة ١/ ٣١٨ (الغاني) والصواب (العُنَّـابِي) فهي المثبتة على أغلفة كتب المؤلف المخطوطة ومنها هـذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه. وليراجع ما ذكرنا في مقدمة هذا البحث عند الحديث عن نسبه.

(٣) انظر المغني ٢/ ٣٨٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥، والمسائل الحلبيات، ٢٤٩.

(٤) يقـول ابن هشام في المغني ٣٨٢: الجمل التي لا محل لها من الإعـراب وهي سبعٌ. أمـا أبو حيَّـان في ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥ فعدها اثنتي عشرة.

(٥) يقول ابن هشام: الأولى: الابتدائية، وتُسمَّى أيضاً المستأنفة وهو أوضحُ، لأنَّ الجملةَ الابتدائية تطلقُ أيضاً على الجملة المصدرة بـالمبتدأ، ولو كان لها مَحَلٌّ، ثم الجملةُ المستأنفة نـوعان: أحدهما: الجملة المفتتح بها النطقُ كقولك ابتداءً: زيدٌ قائم، ومنـه الجملُ المفتتح بها السُّوَر، والثاني: الجملُ المنقطعة عما قبلها، نحو مات فلانٌ رحمه الله.... انظر المغني ٣٨٢.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

فإنْ وَقَعَت أوَّل كَلاَمٍ لَفْظَاً لانِيَّة، كان لها موضعٌ من الإِعْرَاب، نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ.

الثاني: أن تقعَ بعد أَدَواتِ الابتِداءِ، فيَشْمَل ذلك الحروفَ المكفوفةَ، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ولكنَّما عمروٌ منطلقٌ، و«ربَّما» من قول الشاعر:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فيهم وعَنَاجِيجُ بينهنَّ المِهَارُ[1]

وهذا على رأي أبي العبَّاس[2] في أن «ما» في «ربَّما» كافةٌ لا نكِرَة موصوفةٌ[3]، وإليه[4] ذهبَ ابنُ مالِك[5].

---

(١) هذا بيت من بحر الخفيف قائله أبو دؤاد الأيادي، وهو من شواهد الخزانة ٤/ ١٨٨، وابن الشجري ٢/ ٢٤٣، والأزهية، ٩٤، ٢٦٦، والمفصل ٢٨٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٧٩، ٢٨٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦، وشرح الكافية الشافية، ٨١٩، الهمع ٢/ ٢٦، الدرر اللوامع ٢/ ٢٠، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٥، شرح التصريح ٢/ ٢٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٣٠، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠. والجَامِل: القطيع من الإبل مع رُعاته، وإذا كانت الإبل للقُنْيَة فهي إبلٌ مُؤبَّلةٌ، والعَنَاجِيجُ: جِيَادُ الخَيْلِ، واحُدها عُنْجُوجٌ، والمِهار: جمع مُهر.

(٢) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُمالي، أبو العبَّاس، الملقَّب بالمبرِّد، لقَّبه بذلك أبو حاتم، وقيل: المَزِني، كان إماماً في العربية، غزير الحِفظ والمادةِ، وله تصانيفُ كثيرةٌ، منها: الكامل، والمقتضب، وغيرهما، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين ٢٨٥ هـ.

انظر إشارة التعيين، ٣٤٢، طبقات النحويين ١٠١، نزهة الألباء ٢١٧، إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر المقتضب ٢/ ٤٧، ٥٤، والمساعد ٢/ ٢٨٢.

(٤) يقول ابن مالك في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٨٢: «... فقوله: ربَّما الجَامِلُ... البيت، «ما»: فيه كافةٌ هيَّأت «رُبَّ» للدخول على الجملة الإسمية، كما هَيَّأتها للفِعْليةِ، نحو «رُبَّمَا يَوَد» وهذا قول المُبَرد...».

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطَّائِي الجَيَّاني النَّحْوي، نزيل دِمَشْق، إمامٌ في العربية واللغة، طَالَع الكثيرَ، وضبطَ الشَّواهدَ، وقَرأَ القراءاتِ، وهو صاحُب الألفية، له تصانيفُ عدة منها: التَّسْهيل، والشَّافية الكافية وشرحهما، وغيرهما. توفي سنة ٦٧٢ هـ ثنتين وسبعين وستمائة.

انظر إشارة التعيين ٣٢٠، بغية الوعاة ١/ ١٣٠، البلغة ٢٠١، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

وكـ «ما» في قولِ الآخَر:

وإنّ بِنَـــا لــــو تَعْلَمينَ لَغُلَّــــةً ... إِلَيْـكِ كَمَا في الحَائِمَات غَلِيْــلُ[1]

وإنَّمَا يكونُ هـذا إذَا قُلْنا: إنَّ «مَـا» في كما كافـة لا مصدريـةَ[2]، وهو مـذهبُ الجمهورِ.

وإذَا الفُجَائِيَّةَ[3]، كقولِه تَعَالَى ﴿ثُمَّ إذَا أَنْتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[4].

وكقول حُرَقَةَ بنتِ النُّعْمَان[5]:

وَبَيْنَا نَسُـوسُ النَّاسَ والأمْـرُ أمرُنَـا ... إِذَا نَحنُ فِيهْم سُوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ[6]

---

(١) هذا البيت من بحر الطويل قائله مجنون ليلى، كما في ديوانه ٢٢٣.
والبيت مــذكــورٌ في حماسـة أبي تمام ٢/ ٥٢. وشرحهـا للمـرزوقي ١٢٩٦، وارتشـاف الضرب ٢/ ٤٣٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ١٢٥.
والغُلَّةُ: حـرارة العَطَش، والحَائِماتُ: الطُّيورُ التي تحومُ على المَاءِ، وتدوُر مِـن شِدَّةِ العَطَشِ، ثم تقعُ عليه...

(٢) يقول أبو حيَّـان في البحر المحيط ٢/ ٩٧: ... ومافي (كما) من قوله تعالى: «كَمَا هَـدَاكم» مصدرية، أي كهدايته إياكم، وجوّز الزَّمَخْشَرِيُّ وابنُ عطيةَ أن تكونَ «ما» كافة للكافِ عن العملِ...».
وانظر رصف المباني ٢٨٨، والجنى الداني ٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٨.

(٣) اختلف النحاةُ في إذَا الفُجـائِية هل هي اسمٌ أو حرفٌ، واختلفـوا أيضاً في كونِها ظرف زمـانٍ أو ظرفَ مكانٍ. انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠.

(٤) سورة الروم: ٢٠

(٥) هي حُـرقةُ بنتُ النُّعمان بن المُنْـذِر، شاعـرةٌ من بيت سلطـان ومُلْك، لَهَا خبرٌ مع سعد بن أبي وقـاص رضي الله عنه.
انظـر الخزانـة ٣/ ١٨١، المؤتلف والمختلف ١٠٣، التصحيـف والتحـريف ٣٨٢، شرح شـواهـد المغني للسيوطي، ٧٢٣.

(٦) هـذا بيت من بحـر الطـويل، ينسب لحُرقَـةَ بنت النُّعْمان، كما في الخزانـة ٣/ ١٧٨، وحماسـة أبي تمام ١/ ٦١٨، وشرحهـا للمـرزوقي ١٢٠٣، والمؤتلف والمختلـف، ١٠٣، والـدرر اللـوامع ١/ ١٧٨، التصحيف والتحـريف ٣٨٢، ونسبه ابن الشجـري في أمـاليه ٢/ ١٧٥، لهنـد بنت النعمان، وفعَلَ مثلـه السُّيُوطِي في شرح شـواهـد المغني ٧٢٣، والبيت في المسـاعد على تسهيل الفـوائد ١/ ٥٠٤، واللسان ١/ ٢٤٦ (نصف)، ١٢/ ٣٦ (سوق).
يقال سـاسَ الرعيـةَ سِياسَةً، أي مَلَكَ أمـرَها، والسُّوقـةُ: خلاف الملك وتنصفَ فـلان أي: خَدَم.
والمعنى: بينَ الأزمنةِ التي تجري علينا ونحن نسوسُ الناسَ، وندبُـر أمرَهم بما نريد، وطاعتنا واجبة، وأحكامنا نافذة، إذ الأمر انقلبَ فصِرنَا سوقةً نخدمُ الناسَ....

وهلْ، وبل، ولكن، وألاَ الاستفتاحية(١)، وأَمَّا(٢) أختها، ومَا النَّافية غيرِ الحجَازِيَّة(٣)، وبينما، وبينا، نحو: هل زيدٌ قائمٌ، وما قامَ عبدُ اللَّه بل بكرٌ مُنْطَلِقٌ، ولكن عمروٌ جالسٌ، وألاَ خالدٌ مسافرٌ، وأمَا محمدٌ مقيمٌ، وما جعفرٌ سائرٌ.

ومثالُ الجُمْلَة بعد «بَيْنَمَّا» قولُ الأفْوَه الأَوْدِي(٤):

بَيْنَمَّا النَّاسُ عَلَى عَلْيَائِهَا إذْ هووا في هُوَّةٍ [فيها(٥)] فَغَارُوا(٦)

وبعد «بينا» قول الشَّاعر:

---

(١) لها في الكلام ثلاثةُ مواضِع:

الأول: أن تكونَ تنبيهاً واستفتاحاً، فتدخل على الجُمَل الإسمية والفعلية.

الثاني: أن تكونَ عرضاً، فتدخل على الجمل الفعلية لاغير، كقولك: ألاَ تقوم..

الثالث: أن تكون جواباً وهو قليلٌ.

انظر رصف المباني ١٦٥.

(٢) «أما هذه لها موضعان:

الأول: أن يكونَ معناها العَرَض، كأحد معاني «ألا» المتقدِّمة الذِّكر، فتقول: أَمَا تقومُ، أَمَا تقعُدُ..

الثاني: أن يكون معناها التنبيهُ والاستفتاح، مثل: «ألا» وذلك قولك: أمَا زيدٌ قائمٌ..

انظر رصف المباني ١٨٠.

(٣) ما النافية قسمان: عاملةٌ، وغير عاملة.

فالعاملةُ هي «ما» الحجازية، وهي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخَبر عند أهل الحجاز.

وأمَّا غيرُ العاملة، فهي الدَّاخلة على الفعلِ، نحو: ما قامَ زيدٌ، وما يقوم عمروٌ.

انظر الجنى الداني ٣٢٥-٣٣٠.

(٤) هو: صلاَءة بن عمرو بن مَالك من بني أود من مذْجح، شاعرٌ يمنيٌ جاهليٌ، لُقِّب بالأفوه؛ لأنَّه كان غليظَ الشَّفتين، ظاهِرَ الأسنانِ، كان سَيِّدَ قومِه، وهو أحدُ الحُكَمَاء، والشُّعَراء في عصره، توفي سنة خمسين قبل الهجرة.

انظر معاهد التنصيص ٤/ ١٠٧، جمهرة أنساب العرب ٤١١، الأعلام ٣/ ٢٩٧.

(٥) تكملة من الديوان يستقيم بها الوزن.

(٦) هذه بيتٌ من بحر الرَّمل، قائله الأفوه الأودي، كما في ديوانه ١١. والبيت من شواهد الخزانة ٧/ ١٧٨، وتذكرة النحاة ٥٣٢.

وبينَــا نحنُ نَــرْقُبُــه أتَــانَــا   مُعَلقَ وَفْضَــةٍ وزِنَــادَ رَاعِ[1]

وكـون الجملةُ بعـدَ «بَيْنَما» وبَيْنَا» لا مـوضعَ لها من الإعرابِ : هـو الصحيح من المذاهبِ[2].

الثَّالثُ : أن تقعَ بعد أدوات التَّحْضِيْضِ، نحو: هلاَّ ضربتَ زيداً[3].

الرابع : أن تقع بعد «قَلَّ[4]» إذَا اتَّصلت بها «ما» كافـة لها عن طلب فاعل، نحو قلَّما يقومُ زيدٌ، في معنى ما يقوم زيدٌ.

الخامس : أن تقعَ بعـد «ليس» على لغـةِ تميم، كقـولهم: «لَيْسَ المسكُ»[5] حكــاه عنهم سيبـويــه[6]، أهْمَلُــوا «ليس» لَمَّا انتَقَض النَّفيُ حملاً على «مــا»

---

(١) هذا بيت من بحر الوافر ينسب لنُصَيْب، وهو في شعره ١٠٤ .
ونسبه سيبويه ١/ ٨٦-٨٧ لرجل من قيس عيلان ورواه: وبينَا نحنُ نَطلُبُه . .
والبيت في سر الصناعة ١/ ٢٣، ٧١٩، والهمع ١/ ٢١١، والدرر اللوامع ١/ ١٧٨، والمفصل ١٧٢، وشرحه لابن يعيش ٤/ ٩٧، ٦/ ١١ والتخمير ٢/ ٢٧٨، والمحتسب ٢/ ٧٨، والمغني ٣٧٧، وشرح شواهده للسيوطي ٧٩٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٠٢، وتذكرة النحاة ١٢٣، ولباب الإعراب , ١٩٣ والوفضةُ: خريطةُ الرّاعي لِزادِهِ وأدَاتِه .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٠٤ . والهمع ١/ ٢١١ .

(٣) هَـلاَّ: من الحروف الهوامل، ومعناها التَّحْضِيض، ولا يليها، إلا الفعل مظهراً، أو مضمراً لاختصاصها به، وهي مركبة من هل ولا.
انظر/ معاني الحروف للرماني ١٣٢ .

(٤) انظر سيبويه ١/ ٤٥٩، والمسائل المشكلة ٢٩٦-٣٠٠ .

(٥) كذا في المخطوط، والذي في سيبويه ١/ ٧٣، وغيره من كتب النحو التي اطلعت عليها «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ» بالرفع على لغة بني تميم.
انظر المسائل الحلبيات ٢١٠، ٢٢٠، المسائل المشكلة ٣٨٤، الأصول ٢/ ٥٩، مجالس العلماء ٣، شرح الكافية الشافية ٤٢٥، رصف المباني ٣٧٠ .

(٦) هو: عَمْرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، أبو بِشر، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التُّفاح، أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر، ويونس وغيرهم، له الكتاب المشهور في النحو، توفي سنة ثمانين ومائة ١٨٠ هـ.
انظر إشارة التعيين ٢٤٢، إنباه الرواة ١/ ٣٤٦، البلغة ١٦٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، نزهة الألباء ٦٠، مراتب النحويين ١٠٦، طبقات النحويين ٦٦ .

النـافيـة[1]، ولا يكـون ذلك إلاّ على اعتقـادِ حـرفيـةِ ليس، وقـد جـوَّزَ ذلك سيبويه[2] في قولهم: «ليس خَلَقَ اللّهُ أشعرَ منه»[3].

السـادس: أن تقعَ بعـدَ أداةِ التَّعْلِيق غيرِ العَـامِلَـةِ، نحـو: لَـوْلا[4] زيـدٌ لأكْرَمْتُك، ولـو جَاء[5] لأحسنتُ لك، ولمَّا قـام زيدٌ قـام عمروٌ، على مـذهب سيبويـه في لمَّا، فإنَّه يـذهَبُ إلى أنَّها حرفٌ[6]، ومَذهبُ الفَارِسِيِّ[7]، أنَّها اسمٌ

---

(١) يقـول أبو علي الفـارسي في الحلبيات ٢١٠-٢١١: «ولم يكن في» «مـا» إذا توسطت «إلا» بين اسمهـا وخبرها إلا الرفع، فكذلك ليس..». ويقول ابن هشام في المغني ٢٩٤: أن يقترن الخبر بعدها بإلا نحو: «ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ» بالرفع، فإنَّ بني تميم يـرفعونه حملاً لها على ما في الإهمال من انتقاض النفي..».

(٢) أشار سيبـويه ١/ ٧٤ إلى أن من العـرب من يجري «ليس» مجرى«مـا» يقول: «وقد زعمـوا أن بعضهم يجعل «ليس» كـ «ما» وذلك قليل لا يكاد يعرف، فقـد يجوز أن يكون منه «ليس خلقَ مثله أشعر منه «وليس قالها زيدٌ».

(٣) بعضهم يقول: ليس خلق اللـه أشعر منـه «كما هنا، وآخرون يـوردون العبارة هكـذا «ليس خَلَقَ مثله أشعَرَ منه» كما في سيبويه ١/ ٧٤.
انظر المسائل الحلبيات ٢١٠، وشرح الكافية الشافية٤٢٥.

(٤) لـ «لولا» في الكلام موضعان:
الأول: أن تكون تحضيضاً مثل «لومَا» تقول: لولا تقوم، ولولا تَخْرُجُ.
الثاني: أن تكـون حرفَ امتناع لـوجوب، أو لوجـود، كما هي هنا، فقـد امتنعَ الإكرامُ لوجـود زيدٍ.
انظر رصف المباني ٣٦١ - ٣٦٢، الجنى الداني ٥٤١، والمغني ٢٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٠

(٥) ولـ «لو» في الكلام أربعةُ مواضع:
الأول: أن تكـونَ حرفَ امتنـاع لامتناعٍ، ومن هـذا مثالُ صـاحبنا، لـو جاءَ لأحسنت إليك، فقـد امتنع الإحسانُ لامتناع المجيء.
الثاني: أن تكون حرف شرط بمنزلة: «إنْ».
الثالث: أن تكون تمنياً بمنزلة «ليت».
الرابع: أن تكون حرفَ تقليل بمنزلة «رُبَّ».
انظر رصف المباني ٣٥٨-٣٦٠، الجنى الداني ٢٨٧.

(٦) انظـر سيبـويـه ٢٢/ ٣١٢، وارتشـاف الضرب ٢/ ٥٧٠، والمغني ٢٨٠، ورصف المبـاني ٣٥٤، والأزهية ١٩٧-١٩٩.

(٧) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن إبان الفارسي، أبو علي، الإمامُ العلاَّمة، قرأ النحو على الزَّجَّاج، وغيره، برع في النحـو، وانتهت إليـه رياسـته، له مصنفـات جليلةٌ، منهـا: الحجة، والأغفال، والإيضاح، ومسائل كثيرة... توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ٣٧٧ هـ.
انظر إشارة التعيين ٨٣، إنباه الرواة ١/ ٢٧٣، وبغية الوعـاة ١/ ٤٩٦، البلغة ٨٠، معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢، ونزهة الألباء ٣١٥.

ظرفٌ[1]، فتكون الجملةُ عندَه في موضعِ جَرٍ، بإضافةِ الظرفِ إليها، ويُقَدِّرها بحين.

السَّابع: أن تقعَ جواباً لهذه الحروفِ المذكورة[2]، نحو: المُثُل السَّابقة.

الثامن: أن تقعَ صلةً لاسمٍ، أو لحرفٍ[3]، نحو: جاء الَّذي وجْهُه حَسَنٌ، ونحو قول الشاعر:

يَسرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَه ذَهَابَا[4]

فـ «ذهب» لا موضعَ لها من الإعْرَابِ، وإنْ كَانَ قوله: «ما ذَهَبَ اللَّيَالِي» له موضعٌ من الإعرابِ، وهو الرَّفْعُ؛ لأنَّه فاعلُ «يَسُرُّ»، أيْ: يَسُرّ المرءَ ذهابُ اللَّيالي، وكذلك قُولُه عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُم لِذِكْرِ اللَّهِ[5] ...﴾ فـ «تَخْشَعَ» لا موضعَ له من الإعْرَاب، و«أنْ» مع «تخشع» له موضعٌ منه، وهو الرَّفعُ لأنَّه فاعلٌ «بأنْ»، أي: ألم يَأْن للَّذِينَ آمَنَوا خشوعُ قُلُوبُهُم لِذِكرْ اللَّه.

---

(1) انظر المسائل المشكلة لأبي علي ٣١٥.
ويقول ابن هشام في المغني ٢٨٠: «وزعم ابنُ السَّراج، وتبِعَه الفَارسيّ، وتبعَهُمَا ابنُ جِنيٍّ، وتبعَهم جماعةٌ، أنَّها ظرفٌ بمعنى «حين»، وقال ابنُ مالك: بمعنى «إذْ»، وهو حسنٌ؛ لأنَّها مختصةٌ بالماضي، وبالإضافة إلى الجمل».
وقد رجَّح أبو حيَّان قولَ سيبويه، يقول في الارتشاف ٢/ ٥٧٠: «والصَّحِيحُ مذهب سيبويه» ويقول المالقي في رصف المباني ٣٥٤: وكونها حرفاً، هو مذهب سيبويه، وأكثر النحويين، وأمَّا أبو علي الفارسي، فذهب إلى أنَّها اسمٌ بمعنى حين... والأظهرُ مذْهَب الأكثرين؛ لأن الاسميةَ فيها متكلفة والحرفيةُ غير متكلفة».
(2) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.
(3) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.
(4) هذا البيت من بحر الوافر، لم أقف له على قائلٍ بهذه الرواية، وهو مذكورٌ في المفصل، ٣١٤، وشرحه لابن يعيش ١/ ٩٧، ٨/ ١٤٢، التخمير ٤/ ١٢٦، ارتشاف الضرب ١/ ٥١٩، ٢/ ١٧٩، شرح التصريح ١/ ٢٦٨، الهمع ١/ ٨١، والدرر ١/ ٥٤.
(5) سورة الحديد ١٦.

التاسع: أنْ تقعَ اعتراضيةً[1]، نحو قولِه تَعَالَى: ﴿وإنَّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ[2]﴾

فقولُه: «لو تعلمون» اعتراضٌ بين الصفةِ والمَوْصُوفِ[3].

وقول الشاعر:

لَعَمْـري وَمَـا عَمْـرِي علي بهينٍ لَقَـد نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيّ الأَقَـارِعُ[4]

فقـوله: «ومـا عَمْري علي بهينٍ» اعتراضٌ بين القَسَم الـذي هو «لَعَمْـري» وبين جوابه الذي هو «لَقَد نَطَقتْ بُطْلاً عَلَيّ الأَقَارِعُ».

ومن الاعتراض بجملتين بين القسم وجوابه قولُ زهير[5]:

لَعَمْـــرُكَ والخُطُـبُ مُغَيِّرَاتُ وفي طُــولِ المُعَــاشَرَة التَّقَــالِي
لَقَــدْ بــالَيْـتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ولكـنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبَـــــالِي[6]

---

(١) الجملة المعترضة بين شيئين تكـون لإفادة الكَلاَم تقويـةً وتسديداً أو تحسيناً، وقـد اقتصر صاحبُنا على ذكر مـوضعين للجملة الاعتراضيـة، هما: بين الصِّفة والمَوْصُـوف، وبين القَسَم وجَـوَابِه، على حين ذكر لها ابنُ هِشَام في المغني ٣٨٦-٣٩٤ سبعةَ عَشَرَ موضعاً تكون الجملة معترضةً فيها بين شيئين.
وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٢.

(٢) سورة الواقعة: ٧٦.

(٣) الصفة «قَسَم» والموصوف«عَظِيم».

(٤) هذا بيت من بحر الطَّويل، قائله النابغة الذبياني كما في ديوانه ١٦٥، من قصيدة عدد أبياتها خمسة وثلاثون بيتاً، يمدح فيها النعمان
وهو من شواهد سيبـويه ١/ ٢٥٢، والخزانة ١/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٣، والمغني ٣٩٠، وشرح شواهده للسيوطي ٨١٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٤٤٦. واللسان ٩/ ٣٩١.
والبُطْل: الباطل، والأَقَارِعُ: بنو قُرَيع بن عَوف بن كعب بن زيد.
والمعنى: أنَّ قَسَمي بعمـري ليس بِهيِّنٍ عليَّ، فَيَتهم مُتَّهِمٌ بأنِّي أحلف به كـاذباً، لقـد نطق بنو قـريع علي بالباطل..

(٥) هو: زهير بن أبي سلمى. حكيمُ الشعراء في الجاهليـة، كان أبوه شاعراً وخاله شـاعراً، وأخته سلمى شاعرة، وهو من شعراءِ المعلقات.
انظر معاهد التنصيص ١/ ٣٢٧، خزانة الأدب ١/ ٣٧٥.

(٦) هذان البيتـان من قصيدة من بحر الـوافر، لزهير بن أبي سلمى، كما في ديـوانه ٢٥٧. وهما في المغني ٣٩٥، وشرح شواهده للسيوطي ٨٢١، واللاَّمات للزجاجي ٧٦، والزَّهرةُ ١/ ٢٥٢.
والخُطُوب: الأمور، واحدها خَطْبٌ، والتَّقَالي: من القِلى وهو البُغْض.

فقـوله: «والخُطُـوبُ» إلى آخر البيت اعتراضٌ بين «لَعَمْـرُكَ» وبين «لقد بَـالَيْتُ» الذي هو جَوَابُه[1].

العاشر: أن تقعَ تَفسِيْرِيَّة[2] عَلَى المَشْهُورِ، كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿خَلَقَه من تُرَابٍ﴾ بعد قوله: ﴿إنَّ مَثَلَ عيسى عِنْدَ اللَّه كَمَثَلِ آدَمَ[3]﴾، وكذلك قولُـه عزَّ وَجلَّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارةٍ[4]﴾ ثم قال: ﴿تُؤْمِنُون﴾[5].

وكقول النَّابغَة الذُّبْيَاني[6]:

لَكَلَّفْتَنِي ذَنْـبَ امـرِئٍ وَتَـركْتَـه ... كَذي العُرِّ يُكْـوي غَيْرُهُ وهو رَاتِعُ[7]

وذهبَ بعضُ النَّحْويِّين[8] إلى أنَّها عَلَى حَسَبِ مَاكَـانَت تَفْسِيْراً له، فإنْ كـان له

(١) زعم أبو علي الفارسي أنه لا يُعْتَرض بأكثر من جملة، وقد اعتُرِض عليه بالبيتين السابقين. . انظر المغني ٣٩٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٣ .

(٢) الجملةُ التفسيريةُ، هي الكَـاشفةُ لحقيقةِ مَاتَليه، ممَّا يفْتَقرُ إلى الكَشْـفِ، وتفسيرُ الجُملةِ بمثلها، وقد تُفسر المُفرد كقوله تعالى: ﴿كمثل آدم خلقَه من تُراب﴾، وقوله: ﴿هل أدلُّكم عَلَى تجَارةٍ﴾ ثم قال: ﴿تؤمِنُونِ﴾، وهذه لا مـوضع لَهَا من الإعراب على المَشهُـور، وقال الأستـاذ أبو علي: التَّحقيقُ على أنَّها حَسَب ما تفسر، فإن كَـان له موضعٌ من الإعـراب كان له مـوضوع من الاعراب وإلا فَـلاً. انظر ارتشاف الضرب ٣٧٤، والمساعد ٢/ ٤٩ .

(٣) سورة آل عمران ٥٩ .

(٤) سورة الصف ١٠ .

(٥) وقيل: مستأنفةٌ معناها الطَّلَبُ، أيْ: آمِنُوا، بدليـل «يَغفِر» بالجزم كقولهم: «اتَّقى اللهَ امرؤ فعَل خيراً يُثَبْ عليه» أي ليتق اللَّه وليفعَل يُثَبْ. انظر / المغني ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٦) هو: زياد بن معـاوية بن ضباب الذبياني، أبـو أمامة، شاعرٌ جـاهليٌ من الطَّبَقة الأولى، ومن شُعراء المعلَّقات المشهـورين، توفي سنة ثمانيـة عشر ١٨ ق . هـ . انظـر الخزانة ١/ ٢٨٧، الموشح ٣٦، شرح شواهد المغني ٧٨، معاهد التنصيص ١/ ٣٣٣ .

(٧) هذا بيت من بحر الطَّويل، قـائلُه النَّابغَة الذُّبْياني من قصيدةٍ طويلـةٍ يمدح بها النُّعْمَان، كما في ديوانه ١٦٨، تحقيق الطـاهـر بن عـاشـور. والبيت في الخزانة ٤٣٤، وأدب الكاتب ٣١٠، وفيه لحملتني بدل لكلفتني، والمسـاعد ٢/ ٤٩، والاقتضاب ٣٧٠، والمعاني الكبير ٢/ ٩٢٩، واللسان ٦/ ٢٣٠ (عـرر). والعُرُّ: داء يصيب الإبل، وقيل هـو قرح بمشفـر البعير، فإذا أرادوا أن يعالجوه كـووا بعيراً آخر صحيحياً فيبرأ ذلك البعير.

(٨) نصَّ النُّحـاةُ على الأستاذِ أبي عَليّ الشَّلَـوبين، فهو الَّـذي يقولُ: إنَّ الجُملَـةَ التفْسِيرِيةَ تكـونُ بحَسَب ماكانت تَفسيراً له، فإن كان لَهُ موضعٌ من الإعراب كان لها موضعٌ، وإلا فَلاَ.
انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٤، والمغني ٤٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩ .

موضعٌ من الإعْرَاب، كانت هي لها موضعٌ من الإعراب، على حسب ذلك المُفَسِّر، وإنْ لَمْ يَكُن لَه موضعٌ من الإعْرَاب كَانَتْ هي لاَ مَوضِع لَهَا من الإعراب.

فمثالُ مالَها موضعٌ من الإعراب، قولُه تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَات لَهُم مَغْفِرةٌ وأَجْرٌ عَظِيْم[1]﴾ فقوله: «لَهُمْ مَغْفِرةٌ» في موضع نصب لأنَّه تَفْسِيرٌ للموعود به[2]، ولو صرح بالموعودِ به لكان في موضعِ نصب، فهذه الجملةُ التَّفْسِيْرِيَّة له في موضِع نصبٍ. وكذلك قولُه جلَّ وعزَّ: ﴿إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدَر[3]﴾ للتَّفْسير هنا موضعٌ كما للمفسَّر لأنَّه خبرٌ «إنَّ[4]».

ومثال مَالاَ موضعَ لها مِن الإعرابِ» زيداً ضربْتُه[5]» فـ «ضَرَبْتُه» ليس عاملاً في «زَيْد» وذلك العاملُ لا موضعَ له لو ظَهَر فقال: «ضربتُ زيداً، فالتَّفْسيرُ أيضاً مثلُه لا موضعَ له.

---

(١) سورة المائدة ٩.

(٢) يقولُ ابنُ هِشَام في المغني ٤٠٢: «لأنَّ «وَعَدَ» يتعدى لاثنين، وليس الثَّاني هُنا «لهم مغفرةٌ» لأنَّ ثاني مفعولي«كَسَا» لا يكون جملة، بل هو محذوفٌ، والجملةُ مُفَسِّرةٌ له، وتقديره: خيراً عظيماً، أو الجنة»، وانظر المسائل البصريات ٧٧٣.

(٣) سورة القمر ٤٩.

(٤) يقول ابن حيَّان في ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٤: «ومثل ﴿إنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدَرٍ..﴾ له موضعٌ من الإعراب؛ لأن المفسَّر في موضع خبر «إنَّ» فالمفسر في موضع رفع..». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٩.

(٥) انظر المغني ٤٠٢، وارشتاف الضرب ٣٧٤.

وهذا التفصيلُ في الجملةِ التَّفْسِيْرِيَّة ذهب إليه الأستاذُ أَبُو عَلِيّ[١] قَالَ: وعَلَى هَذَا مَسْأَلَةُ أَبِي عَلِيٍّ[٢]» زيدٌ الخُبْزَ أَكَلَـهَ [فأكَلَه[٣]] مُفَسِّرٌ للعاملِ في الخبرِ وله مـوضعٌ، لكونـهِ خَبَراً عن «زَيْدٍ»، وكـذلك تفسيره ويبينُ ذلك ظهورُ الـرَّفْع في المفسّر. وهذا دليلُ قولي على ما تَقَدَّم، وكذلك مسألةُ الكِتَاب[٤] إنْ زيداً تُكْرِمْه يُكْرِمْك»، فتكرمْه «تفسيرٌ للعامل في «زَيْد»، وقد ظهَر الجَزْمُ، وهذا بديعٌ.

الحادي عشر: أن تقعَ تَوْكِيْـداً لِمَا لا مَوْضِع لـه من الإعراب، نحو: قـامَ زيدٌ قام زيدٌ.

الثاني عشر: أن تكونَ معطـوفةً عَلَى مالاَ مـوضِع له من الإعراب نحـو: جاء زيدٌ وخرج عمروٌ.

الثالث عشر: أن تقعَ جوابـاً للقسم[٥]، نحـو: واللَّهِ مـازيـدٌ قائمٌ، واللـه لَيَخْرُجَنَّ عَمْروٌ.

الرابع عشر: أن تكونَ جملةً شرطيةً حُذفَ جـوابها لتقدم الدليل عليه نفسه، نحو قولِ العربِ[٦]: «أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ»، التَّقْديـرُ: إنْ فَعلْتَ فأنت ظالمٌ،

---

(١) هو: عُمَر بنُ محمَّـد بن عُمَر الأزدِي، أبو عَلِي الشَّلُوبين، ومعنى الشَّلُـوبين الأشقَر الأبيض، إمامٌ في اللغة العربيـة، أستاذٌ فيها، له تأليـفُ مفيدَةٌ منها: شرح الجزولية وغيرهـا، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة ٦٤٥ هـ.

انظر إشارة التعيين ٢٤١، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، والبلغة ١٦٢.

(٢) يعني أبـا علي الفارسي. يقـول أبو حيـان في الارتشاف ٢/ ٣٧٤: «وعلى هـذا مسألة أبي علي: «زيـدٌ الخُبزَ أكَلَه» فأكله مفسر للعامل في الخبر..». وانظر المسائل البصريات ٤٦٦، والمساعد ٢/ ٤٩.

(٣) تكملة يقتضيها السياق.

(٤) انظر سيبويه ١/ ٦٧.

يقـول أبو حيـان في الارتشاف ٢/ ٣٧٤-٣٧٥: وكـذلك مسألةُ الكتـاب «إنْ زيداً تكـرمْه يكـرمْك «فتكرمه تفسيرٌ للعامـل في زيدٍ، وقد ظهرَ الجزم...». والذي يلفتُ النظر هـو هذا التشابه الكبير في عبارات الكتابين: كتاب صاحبنا، وارتشاف أبي حيان.

وانظر المساعد ٢/ ٤٩، وإذا علمنا أن أبا حيان شيخٌ لصاحبنا زال العجب وعرف السبب.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٦) انظر المسائل المشكلة ٣٢٧، ٤٥٩.

أو تقدَّم طالبٌ للدَّلِيل عليه[1] نحو: واللَّه إنْ قامَ زيـدٌ ليَقُوْمَن عَمْروٌ، فالقَسَمُ يطلبُ «لَيَقُـومَنَّ» و «لَيَقُوْمَنَّ» دليلٌ على جـواب الشرط، التَّقديُـر: إنْ قام زيـدٌ يَقُمْ عمروٌ، فحذف «يقمْ عمرو» لدلالةِ» ليقومنَّ عليه.

والجُمَلُ التي لها موضعٌ من الإعـراب تنقسمُ بانقسـام نوعِ الإعراب فمنهـا ما هو في موضع رفعٍ، وهو ثمانيةُ أقسامٍ: سِتةٌ باتفاق، واثنان باختلاف[2].

الأول: أن تقعَ خبراً للمبتَدَإِ[3]، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ.

الثـاني: أن تقع خَبراً لِـلا الَّتي لِنَفْـي الجنس المُعْـرَبِ اسْمهـا[4]، نحـو: لا ربيئَةَ[5] قَوم يَجِيءُ بِخَيْر.

الثالث: أن تقعَ خَبراً لإنَّ وأخواتها، نحو: إنَّ زيداً وَجْهُهُ حَسَنٌ[6].

الرابع: أن تقعَ صفةً لمَوْصُوفٍ مرفوعٍ[7]، نحو: جَاءَني رجلٌ يكتبُ غُلامَه.

الخامس: أن تقعَ معطوفةً على مرفوعٍ[8]، وهو في موضعِ رفعٍ، نحو:

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٢) هكذا قَسَّم أبو حيان الجملة التي في موضع الرفع. ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٣) الجملة الواقعـةُ خَبراً لا تخلو، إمَّا أن تكونَ نفسَ المبتـدأ في المعنى، فَلاَ تَحتاجُ إلى رَابطٍ، كقـوله تعالى: ﴿قُلْ هُـو اللَّه أَحَـدٌ﴾، وإمـا غيرُه فلابُـدّ حينئذ من احتـوائهـا عَلَى معنَى المبتدأ الـذي هي مسوقـة لَه:.».

انظـر أوضح المسـالك ١٠١، واللمـع ٢٧، والهمع ١/ ٩٦، شرح التصريح ١٦٠، شرح المفصل ١/ ٨٨، شرح الكافية ١/ ٩١، والمغني ٤١٠.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٥) الرَّبيئَة: الطَّلِيعة، يقـال: رَبَأَ لنا فلانٌ، وارتَبَأَ إذا اعتان، وحكَى سيبويه أنَّه يُـذكَّر ويؤنَّث، فيقَال: رَبِيءٌ، ورَبِيئَةٌ..»، اللسان ١/ ٧٥

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٠.

(٧) انظر المغني، ٤٢٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

جـاءني رجلٌ عـاقلٌ ويكتبُ[1] خطّـاً حَسَناً، وجـاء [رجل[2]] ينظم شعراً ويكتبُ خطّاً حسناً.

السادس: أن تقعَ بَدَلاً من مرفوع[3]، نحو: أنتَ تأتِيْنَا تُلِمُّ بنا.

والذي باختلاف: قسمان[4]، وقد نبهنا على ذلك.

أحدهما: أن تكونَ في موضع الفَاعل، نحو: يُعجِبنَي يقومُ زيدٌ.

الثاني: أن تقعَ في موضـع المَفْعُول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَـاعِلهُ، نحـو قولـه تَعَالَى: ﴿وإذَا قِيْلَ لَهُم لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[5].

وهـذا مذهبُ هِشَـام[6]، وثَعلَب[7]، وجَمَاعةٍ مـن الكوفيين[8]، واستدلُّـوا على ذلِك بقـولـه تَعَـالى: ﴿ثُمَّ بَـدَا لَهُم منْ بَعْـدِ مَـارَأَوا الآيَـات لَيَسْجُنُنَّـهُ﴾[9]

---

(١) رجلٌ: فاعل، وعاقـلٌ: نعتٌ لرجل، وهو مرفوعٌ بـالضَّمة الظَّاهرة على آخره و «يكتب خطاً حسناً» جملةٌ معطوفةٌ على النعت المرفوع «عاقل»، فهي في محلِّ رفع؛ لأنها معطوفةٌ على مرفوع.

(٢) بياض في الأصل بقدر كلمة.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٤) انظر المغني ٤٢٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥.

(٥) سورة البقـرة: ١١ وتمامها: ﴿وإذَا قِيْل لَهُم لا تُفسِدُوا فِي الأَرض قالـوا إنَّما نحنُ مُصْلحُون ألاَ إنَّهم هُم المفسِدون وَلَكن لا يَشْعُرُون..﴾.

(٦) هو: هشامُ بنُ مُعَاويـة الضَّرير النحويُّ، يكنى أبا عبد الله، صاحبُ الكِسَائي، وهـو إمامٌ بارعٌ، له تصانيفُ في نحو أهل الكوفة، توفي سنة تسع ومائتين ٢٠٩ هـ.

انظر إشارة التعيين ٣٧١، بغيـة الوعاة ٢/ ٣٢٨، إنباه الـرواة ٣/ ٣٦٤، معجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢، نزهة الألباء ١٦٤.

(٧) هو: أحمدُ بن يحيى بن زَيْـد بن سيار الشَّيْبَـاني مَولاهم، أبو العبَّـاس ثَعْلَب، إمامُ الكـوفيين في النَّحو واللغـة، وهوبغـداديٌّ لـه معرفـة بـالقراءات، لـه مصنفـاتٌ كثيرةٌ، منها: الفصيح، والمجـالس، وغيرهما، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين ٢٩١ هـ.

انظـر إشارة التعيين ٥١، وبغيـة الـوعاة ١/ ٣٩٦، وإنبـاه الـرواة ١/ ١٣٨، ونـزهة الألبـاء ٢٢٨، وطبقات النحويين ١٤١.

(٨) يقول ابنُ هِشَـام في المُغْنِي ٤٢٨: «واختُلف في الفاعل ونائبـه هل يكونان جملةً أم لا، فـالمشهور المنعُ مطلقـاً، وأجازه هشـامٌ وثعلبٌ مطلقـاً، نحو: يعجبنـي قامَ زيـدٌ، وفصّل الفـراءُ وجماعةٌ، ونسبـوه لسيبويه..». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، ٣٧٥، والهمع ١/ ١٦٤، والمغني ٤٠١.

(٩) سورة يوسف ٣٥.

وبقـولـه: ﴿وتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَـا بِهِم﴾[1]، وبقـولـه: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[2] ويقول الشاعر:

وَمَـا رَاعَنِي إِلاَّ يَسِيرُ بِشُرطَـةٍ ... وَعَهْـدِي بِـهِ قَيْنَـاً يَفِش بِكِيرِ[3]

وقول الآخر:

مَـاضَرَّ تَغلِـبَ وَائِلٍ أَهَجَـوْتَها ... أَمْ بُلْتَ حِينَ تَـلاَطَم البَحـرَانِ[4]

وقـولـه تعـالى: ﴿وإذا قِيْلَ لَهُم لا تُفْسِـدُوا﴾[5] وبقـولـه: ﴿وإذَا قِيْلَ لَهُم آمِنُـوا﴾[6] ففـاعل «بَـدَا: «لَيَسْجُنُنَّـهُ»[7]، و «تبيَّن»، «كَيفَ فَعَلنـا»، و «يَهْدِ»: «كَمْ أَهلكْنَا»، و «مَارَاعَنَي»: «إلا يَسيرُ»، «وماضَرَّ»: «أَهَجَوْتَها».

---

(١) سورة إبراهيم ٤٥ .

(٢) سورة السجدة ٢٦ .

(٣) هذا بيتٌ من بحر الطويل، قائله: مُعَاوِيَة بن خَليل النَّصري كَمَا في الخزانة ٣/ ٦٢٥ .
والبيتُ في المغني ٤٢٨، وشرح شواهده للسيـوطي ٨٤٠، والخصائص ٢/ ٤٣٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٣٣، وشواهد العيني ٤/ ٤٠٠ .
والشُّرطـة: الشُّرطيّ، والقَينُ: الحَدَّاد، وَيفشُّ: من فَشَّ الكِير نفسه إذَا أخـرَجَ مـا فيه من الـرِّيح، والكِيرُ: كِيْرُ الحَداد، وهـو زِقٌّ أو جِلـدٌ غَلِيظ. والمعنى: أتعجُب مِنـه وقـد كـان أمسِ حَـدَّاداً ينفخُ بالكِيرِ، واليومَ رأيتُه صارَ والِي الشُّرطَة .

(٤) هذا بيتٌ من بحر الكامل، قائله الفرزدق كما في ديوانه ٢/ ٣٤٤ .
ورواه: أمْ بُلْتَ حيثُ تنـاطح البَحْرانِ. وكـذا رواه ابن الشجري في أماليـه ١/ ٢٦٦، والجاحظ في البيان والتبيين ٣/٢٤٨، والبغدادي في خزانته ٢/ ٥٠١ .
و تَغْلِب وَائل: هُم قومُ الأخطَل، وتَنَـاطَح البحران أو تَلاَطَمَا: أي تَقَابَـلاَ، وهو هُنا يَهْجُو جَـرِيْراً، ويذكرُ تفضيلَ الأخطل إيَّاه مادحاً في ذللك بني تَغْلِب .

(٥) سورة البقرة ١١ .

(٦) سورة البقرة ١٣ وتمامها ﴿وإذَا قيْل لَهُم آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّـاس قَالوا أنـؤمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء ألا إنَّهم هُم السُّفهاءُ ولَكِن لا يَعْلمُونْ﴾ .

(٧) وقِيلَ: إنَّ الفَاعِل في الآيةِ ضميرُ البَدَاءِ المفهوم من «بَدا»، أو ضَمير السِّجْن المَفْهُوم مِن الفِعْل. انظر الهمع ١/ ١٦٤ .
ويقول ابـن هِشَام في المُغني ٤٠٠: «فجُمْلَة «لَيَسْجُنُنَّـه»، قِيل: هي مُفَسِّرةٌ للضَّمير في «بَدَا» الـرَّاجع إلى البَداء المَفْهُوم منه، والتحقيقُ أنَّها جوابٌ لِقَسَم مُقَدَّر، وأنْ المُفَسِّرَ مجموعُ الجُملتين..».

ونائبُ الفَاعِلِ في «قِيْـل» في الآية الأولى «لا تُفْسدُوا»[1] وفي الثانيـة «آمنُوا».

وذهب الفَرَّاء[2]، وجماعةٌ من النحويين[3] إلى جواز ذلك إذَا كـانت الجُملة في مـوضعِ فَـاعِلِ، أو مَفعُـول لَم يُسَم فَاعِلـه لِفِعْل منْ أفْعَـال القُلُـوبِ، والفِعْلُ مُعَلَّقٌ عنها، نحو: ظَهَر لي أقَامَ زيدٌ أم عَمْـروٌ، وعُلِم أقَامَ عَبد اللَّه أمْ بَكْرٌ، ولا يجيزُون يَسَرُّني يَخْرُجُ عَبدُ اللَّه[4]، فإنْ جَاءَ ماظَاهِره ذلك تَأوَّلُوه.

وقد نُسبَ هذا القِـول إلى سِيبويه[5]، وكَلامُ سيبويه يحتملُ[6]، والصَّحِيْحُ أنَّ الجملةَ لا تقعُ مـوقعَ الفَاعِلِ، ولا المَفْعُولِ الَّذي لم يُسم فـاعِله إذ لَم يَقْتَرن بِها ما يُصيِّرهـا في تقديـر المُفردِ، وإلى هـذا ذَهَبِ المُبَرِّدُ[7]، والفَارسيُّ[8]، وجُمهورُ البصريين، وتأوَّلوا السَّماعَ المتقدمَ، ومَا أَشْبَهَه[9].

ومنها مـاهُو في موضعِ نَصب، وهـو أربعةَ عَشَرَ قِسْماً: أَحَدَ عَشَرَ بـاتِّفاقٍ، وثلاثةٌ باختلافٍ.

---

(١) زعمَ ابنُ عُصْفُـور أنَّ البَصريِّين يُقدِّرون نائب الفـاعل في «قيل» ضمير المصدر، وجملـة النهي مفسرة لذلك الضمير وقيل: الظرف نَائِب عَن الفَاعل، فالجملةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ، ورُدَّ عَلَى هَذَا الزَّعم. انظر المغني ٤٠٢.

(٢) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مَنظُور الدَّيلَمي، أبو زَكَريَّا، الفَرَّاء، أخَذَ عن الكِسَائي، وهو من جملةِ أَصْحَـابه، كـانَ أبرع الكُوفيين، لـه مصنفات كثيرةٌ في النحو واللغـة، توفي سنـة سبع ومائتين ٢٠٧ هـ.

انظر إشارة التعيين ٣٧٩، والبلغة ٢٣٨، وشذرات الذهب ٢/ ١٩، ومراتب النحويين ١٣٩.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، والمغني ٤٠١، ٤٢٨، والهمع ١/ ١٦٤.

(٤) انظر المغني ٤٠١.

(٥) سبقت تـرجمته. ويقول السيـوطي في الهمع ١/ ١٦٤: «الثَّـالث: يجوز أن يقعَ فاعـلاً، أو نائبـاً عنه لفعلٍ من أفعـاله القلـوب إذا عُلق، نحو: ظَهَـرَ لي أقَامَ زَيـدٌ أم عَمْروٌ، وعُلم أقـامَ بكرٌ أمْ خَـالِدٌ، بخلافِ نحو: يَسُرُّني خَرَجَ عَبْدُ اللَّه، فَلاَ يَجُوزُ، ونُسِب هَذَا لسيبويه..وانظر المغني ٤٢٨.

(٦) انظر سيبويه ١/ ١٢٠.

(٧) سبقت ترجمته.

(٨) سبقت ترجمته.

(٩) يقول ابن هِشَام في المغني ٤٢٨: «ومنعَ الأكثرونَ ذَلكَ كُلَّه، وأوَّلُوا ما وَرَدَ مما يُوهِمُه..». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩.

الأول: أن تقعَ خبراً لكان وأخَواتها، نحو: كَان زيدٌ يَخْرُجُ[1] أَخُوه.

الثاني: أن تقعَ في موضع المفعولِ الثاني لظننتُ وأخواتها[2]، نحو: ظننتُ زيداً يقومُ أَخُوه.

الثالث: أن تقعَ في موضع المفعولِ الثَّالث لأَعْلَمت[3] وأخواتها، نحو: أعْلَمتُ زيداً عمراً ينطلقُ غلامهُ.

الرَّابع: أن تقعَ خبراً لما الحِجَازيَّة[4]، نحو: ما زيدٌ أبوه مُنْطَلِقٌ.

الخامس: أن تقعَ خبراً للا أختها[5]، نحو: لا رجلٌ يَصْدُقُ.

السَّادس: أن تقعَ خبراً لإنْ النَّافِيَة[6]، نحو: إنْ زيدٌ يُسافرُ أَخُوه.

السَّابع: أن تقعَ في موضعِ المفعول للفعْلِ الذي يُحكَى به، نحو قول الشاعر:

---

(١) فجملة «يخرج أخوه» في محلِّ نَصب خبر كَان، واسمها «زيدٌ».

(٢) انظر المغني ٤١٦ .

(٣) يقول ابن هشام في المغني ٤١٦ : «ومن الأبواب التي تقع فيها الجملةُ مفعولاً باب ظن وأعلم؛ فإنَّها تقعُ مفعولاً ثانياً لظن، وثالثاً لأعلم، وذلك لأن أَصْلهما الخبرُ، ووقوعهُ جُملة سائغٌ..».

(٤) «مَا» الحجازية ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ عند أهل الحجاز، وأهل تهامة. وقيل: وأهل نَجْد أيضاً، وإنَّما عملت لأنها أشبهت «ليس» في النفي، وفي كونها لنفي الحال غالباً، وفي دخولها على جملةٍ اسمية ولِعَمَلها ثلاثةُ شروط:

الأول: تأخير خبرها، فلو تقدم بطَل عملُها، هذا مذهبُ الجمهور.

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقضَ النفيُ بإلا بطلَ عملهُا، كقوله تعالى: ﴿وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ..﴾.

الثالث: ألا تدخلَ عليها «إنْ» الزائدة لشبهها بالنافية، مثل ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

انظر الجنى الداني ٣٢٥، ورصف المباني ٣٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٨، المغني ٣٠٣، أسرار العربية ١٤٣ .

(٥) هي مثلها في النفي وهي لا العاملة عمل ليس.. انظر الجنى الداني ٣٠٠ .

(٦) إنْ النَّافية العاملة ترفع الاسم وتنصب الخبرَ، وفي هذا خلافٌ، منعه أكثر البَصريِّين، وأجازه الكِسَائي، وأكثر الكوفيين، وابن السَّراج، والفَارسيُّ، وأبو الفَتح، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. انظر الجنى الداني ٣٢٩، ورصف المباني ١٨٩ .

صَفَحْنَــــا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ   وقُلْنَـــا القَـــوْمُ إِخْـــوَانُ[1]

فـ «القومُ إخوانٌ» في موضع المفعول بـ «قُلْنَا».

الثَّامن: أن تقعَ في موضعِ نَصْب للفعلِ المُعَلَّق، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[2]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[3]، ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾[4].

فالفعلُ في الآية الأولى مُعَلَّقٌ بلام الابتداء، وفي الثانية مُعَلقٌ بالاستفهام، وفي الثالثِة بمَا النَّافية[5]. وهذا التعليقُ يكون في أفعالِ القُلُوبِ[6].

التَّاسع: أن تكونَ معطوفةً على ماهو مَنْصوبٌ، أو موضِعُه نَصبٌ، نحو: ظننتُ زيداً قائماً ويخرجُ أبُوه، وظننتُ وزيداً يقومُ ويخرجُ[7].

العاشر: أن تقعَ في موضِع الصِّفة لمنصوبٍ، نحو: ضربتُ رجلاً يشتم زيداً[8].

---

(1) هذا بيتٌ من مجزوء الوافر قائله: الفِند الزِّماني، واسمه: شَهل بن شَيبان بن ربيعة، أحدُ شعراء الجاهلية، وفرسانِها المشهورين، قالَها في حرب البَسُوس، والبيت في حماسة أبي تمام ١/ ٥٩، وحماسة البحتري ٥٦، والتذكرة السعدية ٣٩، وأمالي القالي ١/ ٢٦٠، وبهجة المجالس ١/ ٦٦٦، الخزانة ٢/ ٥٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٤٤، والمغني ٦٥٦، والعيني ٣/ ١٢٢.

(2) سورة البقرة ١٠٢.

(3) سورة الكهف ١٢.

(4) سورة الأنبياء ٦٥.

(5) المُعَلِّقَاتُ كثيرةٌ منها: «استفهام داخلٌ على الجملة، أو اسمٌ ضُمن معنى الاستفهام، أو مضافٌ - إليه، نحو: غُلامُ أيِّهم أنْتَ، أو تالي لام ابتداء نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، أو «ما» النافية، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ و«إنْ» النافية ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾، وإنَّ وفي خبرها اللام، نحو: علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ». . . . انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٦٩.

(6) يكون التعليق في أفعال القلوب، سواء كان بمعنى العلم، أم بمعنى الظن، وذهَب ابن كَيْسَان وثَعْلَبُ، وحكي عن المبرِّد أنَّه لا يُعَلقٌ منها إلا العِلم، ولا يُعَلِّق الظَّن وما كان نحوه. . . وذهب بعضُ النُّحاة إلى أنه حسنٌ في عَلِمت، قبيحٌ في غيرها . . ».
انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٦٨، والمغني ٤١٦.

(7) في المثال الأول عطفَ جملة «يخرج أبوه» على ما هو منصوب، وهو «قائماً»؛ أما في المثال الثاني فعطفت الجملة «يخرُج» على جملة «يقومُ»، وهي في موضع نصب؛ لكونها في موضع المفعول الثاني لظن.

(8) جملة «يشتم زيداً» في موضع نصبٍ صفة للمفعول به المنصوب «رجلاً».

الحادي عشر: أن تقعَ في موضعِ الحَال، نحو قوله:

وَقَـد اَغْتَـدي والطَّيْرُفي وكنَـاتها   بمُنجـردٍ قَيْـدَ الأوابِـدِ هَيْكَلِ[1]

والتي باختلاف:

أولها: أن تقعَ مُصَدَّرَه بمُـذْ ومُنذُ، نحو قولك: مَـارَأيتُه مُذْ خَلَقَه اللّـه، ومَا رَأيْتُه مُذْ يومَان، ففي هذه الجملة خلافٌ.

ذهب الجمهورُ إلى أنَّها لا موضعَ لها من الإعراب، وذهب السِّيْرافي[2] إلى أنَّها في موضعِ نصبٍ على الحال[3].

الثاني: أن تقعَ مستثنىً بها، نحو: قامَ القومُ خَلاَ زيْدَاً، وقامُوا ليس خالداً، فـاختلف النَّحـويون في هـذه الجملـة، يُجَوِّزُ السِّيْرَافِي[4] أن تكونَ في مـوضعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ[5]. والماضي يقعُ مـوقعَ الحال، وكأنك قلت: خـالياً زيـداً، وغيْرَ ملابسين زيداً. وجـوَّزَ أيضاً أن تكون الجملةُ لا مـوضعَ لها من الإعراب،

---

(١) هذا بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس كما في ديوانه ٨٢، . . والبيت في المحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٣٤، والخصائص ٢/ ٢٢٠، والمسائل العضديات ٢١٢، وشرح المفصل ٣/ ٥١، ٩/ ٩٥، والخزانة ١/ ٥٠٧، ٢/ ١٧٩.

(٢) هو: الحسنُ بن عبد اللّه المَرْزُبَان، أبو سَعيد السِّيْرَافي النَّحْوي، كان من أعلم النَّاس بنحو البَصْريِّين، له عدَّة مُصَنَّفات، منها: شرحه المشهور على كتاب سيبويه، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة ٣٦٨ هـ.

انظر إنباه الرواة ١/ ٣١٣، بغية الوعاة ١/ ٥٠٧، نزهة الألباء ٣٠٧، إشارة التعيين ٩٣، طبقات النحويين ١١٩.

(٣) يقول ابن هِشَام في المغني ٣٨٦: «مُنْذُ ومُذْ وما بعدهما في نحو «ما رأيته مُذ يومان» فقال السِّيْرَافي: في موضع نَصب على الحَال، وليس بشيءٍ لَعَدم الرَّابط، وقال الجمهور: مستأنفةٌ جواباً لسؤال تقديره عند من قدَّر «مُذْ» مبتدأ: ما أمدُ ذلك، وعند من قدَّرها خبراً: ما بينك وبينَ لِقائِه . . ». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٣، ٣٧٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢١١، الهمع ١/ ٢١٧.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) يقول ابن هشام في المغني ٣٨٦: «جملةُ أفعال الاستثناء: ليس ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا، فقال السِّيرافي: حالٌ، إذ المعنى قام القوم خالين من زيد، وجوز الاستئناف . . ». وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٣.

وإن كانت مفتقرةً من جهـة المعنى إلى الكَلاَمِ الَّذي قَبْلَها من حيث كـان معناها كمعنى إلاَّ، وحُكْمُ «عَـدَا وحَـاشَـا، ولاَ يكُـون» في ذلك الخلاف حكم خَـلاَ ولَيْسَ.

قال ابن عُصْفُور[1]: والصَّحيح ألاَّ يكونَ لها موضعٌ من الإعرب[2] لأنَّك إذَا جَعَلْتَهَا حالاً احتاجت إلى رَابـطٍ يربطها بذي الحَال، ولاَ رَابِط؛ لأنَّ الضَّمِيرَ في عَـدَا، وخَـلاَ، وحَـاشَا، ليس عـائداً على المستثنى منـه، وإنَّما هـو عـائدٌ على البعضِ المفهوم، وهو مضافٌ إلى القوم[3]، ولا يُقَال إذَا كان البعضُ مُضَافاً إلى القوم فقد حصَلَ الرَّبطُ؛ لأنَّه كـالمُصَرَّح به، وكأنَّك قلت: عَدَا بعضُهم زيداً؛ لأنَّ هَذَا هو ربطٌ بمعنى، والرَّبطُ بالمعنى لا ينقاس.

الثالث: الجملـةُ الواقعـةُ استفهـاماً بعـد مَا يَتَعـدَّى إلى واحـدٍ، وقد أخَـذَ مفعولـه، نحو: عـرفتُ زيداً أبُـو مَن هُو. فـاتَّفقوا على أنَّها في مـوضعِ نَصْبٍ، واختَلَفُوا في التَّقدير، فذهبَ السِّيرَافي[4] إلى أنَّها في موضعِ نَصبٍ عَلَى البدل من

---

(1) هـو: أبـو الحسن عَلِي بن مـؤمن بن محمَّـد بن عَلِيّ بن عُصْفُـور، من أهل أشبيليَّـة، وكـان من بقيَّـة الحاملين للواءِ العربيَّـة بالمغرب، وكان كثيرَ المطـالعةِ، له تآليفُ حِسَـانٌ، منها: المقرب، والمُمتع، وشرحٌ على جمل الزجـاجي، وغيرها. توفي سنـة تسع وستين وستمائة ٦٦٩ هـ. انظـر إشارة التعيين ٢٣٦، بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

(2) يقـول ابن عُصْفُور في شرح الجمل ٢/ ٢٦١: «.. ويكـون موضعَ خَـلاَ وعَدَا، وحَـاشَا، إذا كـانت أفعـالاً النصب على الحال، كأنَّك قلت: قـامَ القَـوْمُ مخالين زيـداً ومعادين زيـداً... وقـد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة..». وانظر المقرب ١/ ١٧٣.

(3) يقول ابـن عُصْفُور في المقـرب ١/ ١٧٣: «.. وإن كان منصـوباً فيكـون نصبه بها، وتكـون أفعالٌ، وفاعلوها مُضْمَرون فيها، والضَّمِيرُ عـائدٌ على البعض المفهومِ من معنى الكلام، وإن لم يُذكَر، كأنك قلت: خلا هو زيداً، وخلا بعضُهم زيداً..».

(4) سبقت ترجمته.

زيدٍ، واختار هـذا المذهبَ ابنُ عُصْفُور[1]، وقالَ: هو بدلُ شيءٍ من شيءٍ[2]، على حذفِ مُضَاف، التَّقديرُ: عرفتُ قصة زيدٍ، أو أَمْرَ زَيْدٍ أبو مَن هُو.

وقال ابـن الضَّائع[3]: هو بـدلُ اشْتِمَال[4]، وذهَب المُبَرِّد[5]، والأعلمُ[6]، وابنُ خَرُوفٍ[7]، وغيرهم، إلى أنَّ الجملـةَ في مـوضعِ نَصْب على الحال[8].

والَّـــذي يظهــرُ أنَّ المعنـى ليس على الحال، إذ لَيْسَ المعنى على عـــرفتُ

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) يقول السيـوطي في الهمع ١/ ١٥٥: «.. فإن كانَ مفعولـهُ مذكوراً، نحـو: عرفت زيداً أبـو مَن هو، فالجملـة بدلٌ منه، وهذا مـا اختاره السِّيْرَافي وابن مَالك، ثم قال ابن عُصْفُور: هي بدل كلٍ من كلّ على حذف مُضاف، والتقدير: عرفتُ قِصَةَ زيدٍ أو أمـرَ زيدٍ أبو مَن هو.....». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٧٢، والمغني ٤١٨، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٥.

(٣) هو: علي بن محمَّد بن علي بن يوسف الكُتَامِيّ، من أهل إشبيلية، يُعرف بابن الضائع، كان إماماً في علم العربيـة، وعلم الكلام، له تصانيـف عدة، منها: تعليقٌ على كتاب سيبـويه، وشرحٌ على جمل الـزجـاجي، وغيرهما. تـوفي سنـة ثمانين وستمائة ٦٨٠ هـ.

انظر إشارة التعيين ٢٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، البلغة ١٥٩، وهدية العارفين ٧١٣.

(٤) يقول ابن الضَّائع: هو بدلُ اشتمال، ولا حاجة إلى تقدير.

انظر الهمع ١/ ١٥٥، ١٥٦، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٥.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النَّحوي، من أهل شنْتَمْرِيَّة، يُكنى بأبي الحجاج، ويعرفُ بالأعلم، إمامٌ في اللغة والنحو، ومعاني الأشعار، له مصنفات منها: شرح الحماسة، شرح جمل الزجاجي، شرح أبيات الجمل وغيرهـا. توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة ٤٤٦ هـ. انظر إشـارة التعيين ٣٩٣، البلغة ٢٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، معجم الأدباء ٢٠/ ٦٠، وفيات الأعيان ٧/ ٨١.

(٧) هـو: عليّ بن محمّـد بن علي بن محمـد الحَضْرَمِي، من أهل إشبيليـة، يعـرف بابن خَرُوف، إمـامٌ في النحو واللغة، أخذ كتاب سيبويه من أبي إسحاق بن ملكون، له مصنفات مفيدة منها: شرحه على كتاب، سيبـويه وشرحه على جمل الـزجاجي - تـوفي سنة تسع وستمائة ٦٠٩ هـ انظـر إشارة التعيين ٢٢٨، البلغة ١٥٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، معجم الأدباء ١٥/ ٧٥.

(٨) يقول السُّيُوطي في الهمع ١/ ١٥٦: «وذهب المُبَرِّد، والأعلـمُ وابن خَرُوف، وغيرهم، إلى أن الجملة في مـــوضع نصـب على الحال..». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٧٢، والمغني ٤١٨، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٥.

زيداً في هذه الحال[1]، وذَهَبَ أَبُو عَليّ[2] فيما حكاه ابنُ جِنِّي[3]، وأبو عَبْدِ اللّه بن أبي العافِية[4]، إلى أنّها في موضعِ المفعول الثّاني لعَرَفْتُ على أنّها ضُمِّنَت معنى عَلِمْت[5]، وقد رُدَّ ذلك بأن التَّضمِين بابه الشعر، وما جاء منه في الكلام يُحْفَظ ولا يُقاس عَلَيه.

ومنها ما هو في موضع جَرْ، وذلك سِتَّة أقسام: ثلاثةٌ باتفاق، وثلاثةٌ باختلاف[6].

فالتي باتفاق:

أحدها: أن تقعَ مُضَافاً إليها أسماءُ الزَّمَان المُبهَمَة غير الشَّرطِيَّة الّتي لا تَجْزم[7]، نحو: جئتك يومَ زيدٍ أَمِيرٌ، وقال جلَّ وعزَّ: ﴿يَومَ يَقُومُ النَّاس لِرَبِّ العَالَمِين﴾[8].

---

(١) يقول ابن هشام في المغني ٤١٨: «.. فَقِيل جملة الاستفهام حالٌ وردَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً...».

(٢) أبو علي الفارسي، وقد سبقت ترجمته.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني، وجِنِّي هذا أبوه، وهو مملوك لسليمان بن فهد الأزدي، أخذ العربية عن الفارسي، ولازمَه أربعين سنة، له تصانيف عجيبة، منها: الخصائص، والمحتسب، وغيرهما. توفي سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة ٣٩٢ هـ.
انظر إشارة التعيين ٢٠٠، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، الفهرست ١٢٨، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٥، نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤، تاريخ العلماء النحويين ٢٤-٢٥، تاريخ بغداد ١١/ ٣١١.

(٤) هو: محمد بن عبد الرَّحمن بن عبد العزيز بن خَلِيْفَة بن أبي العَافية، النَّحوي، المقرئ الإشبيلي، أبو عبد الله، الإمام بجامع إشبيلية، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب وغيره، توفي بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة ٥٨٣ هـ. انظر إنباه الرواة ٣/ ٧٣. وبغية الوعاة ١/ ١٥٤.

(٥) يقول أبو حيان في الارتشاف ٣/ ٧٥: «والثالثُ: أنّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل ما يتعدى إلى اثنين، وهو مذهبُ أبي عليّ فيما حكاه عنه ابن جِنيّ، وتبعه أبو عبد الله بن أبي العافية..». وانظر الهمع ١/ ١٥٦، والمغني ٤١٨.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٥-٣٧٦. والمغني ٤١٩.

(٧) يقول ابن هشام في المغني ٤١٩: «ومن أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتها إلى الجملة واجبةٌ: إذْ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولما عند من قال باسميتها..».

(٨) سورة المطففين ٦.

وقال الشاعر:

زَمَن العَـاذِلي عَلَى الحُبِّ معـذُول　　　عَصَيْتُ الهَوَى فكنتُ مُطِيْعَـا[1]

وقال امرؤ القيس[2]:

كَأَنِّي غَـدَاةَ البَيْنِ يَـوْمَ تَحَمَّلُـوا　　　لَدَى سَمُرَاتِ الحيّ نَاقِفُ حَنْظَلِ[3]

الثـاني: أن تقعَ في مـوضعِ الصِّفَـة لمجـرور، نحـو: مـررتُ بـرَجُل يَكْتُب مِصْحَفَاً، أي كاتب.. وقال الرَّاجِز:

يَـاربَّ بَيْضَـاءَ مِن العَـوَاهِجِ　　　أمِّ صَبِي قَـد حَبَـا أو دَارِج[4]

وقال الآخر:

---

(١) هذا بيت من بحر الخفيف لم أقف على قائله، وهو مذكور في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٦ ب .

(٢) هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي أشهرُ شعراء العَرَب الجاهليين، يماني الأصل، مولده بنجد، ويُعْرف بالملك الضليل، وذي القروح. توفي سنة ثمانين قبل الهجرة ٨٠ ق.هـ . انظر الأغاني ٩/ ٧٧، الموشح ٢٥ ، شرح شواهد المغني ١/ ٢١ .

(٣) هذا بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس كما في ديوانه ٦١ .
والبيت في الخزانة ٢/ ٢٣٤ ، والعيني ٤/ ٢٠١، والهمع ٢/ ١٢٧، والدرر اللوامع ٢/ ١٦٣، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٢٦، وصدره في ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٥ .
والسمر: هي شجرة الصمغ العربي، والناقف: المستخرج حب الحنظل وهو الهبيد، والحنظل: له مرارة تدمع منها العين، فشبه ما جرى من دمعه لفقده أهل الدار بها يسيل من عين ناقف الحنظل، وإنما خص ناقف الحنظل؛ لأنه لا يملك سيلان دمعه، كما لا يملكه من اشتد شوقه وحزنه.. ديوان امرئ القيس للأعلم الشنتمري ٦١-٦٢ .

(٤) لم أقف على قائل هذا الرجز.
وهو في شرح التصريح ٢/ ١٥٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٢٠، والعيني ٤/ ١٧٣، واللسان ٣/ ١٥٦ (عهج).
والعواهجُ: جمع عَوهَج، وهي الطَّويلةُ العُنُق من الظِّباء.. وأراد بها هنا المرأة التَّامَّة الخَلق، وحَبَا الصَّبي: إذا زَحَف، ودارج: من دَرَج الصَّبيُّ يدرجُ دروجاً إذَا قارب بين خُطَاه؛ لكونه طفلاً لم يستحكم قوته بعد، فلا يَقْدِر على العَدْو والمَشْيْ.. العيني ٤/ ١٧٣-١٧٤ .

بَـاتَ يُعَشِّيْهَـا بعَضْـبٍ بَـاتِـرٍ يَقْصِـد في أَسْـوُقِهـا وَجَـائِرِ[1]

أي: حاب أو دارج، وقاصد في أسْوُقِها وجَائِر.

الثالث: أن تقعَ معطوفةً على مجرور، أو ما هو في موضعِ جَرٍ، نحو: مررتُ برجلٍ كاتبٍ ويجيدُ الشِّعْرَ[2]، ومررتُ برجلٍ يكتبُ ويجيدُ الشِّعْرَ[3]، أي برجلٍ كاتبٍ ويجيدُ. .

والتي باختلاف:

أولها: أن تقَع بعد «ذِيْ» في قول العرب: «اذْهب بِذِي تَسْلَم».

اختلفَ النَّحـويــون في تخريج هـذا، فــذهب بعضُهم إلى أنَّ «ذي» بمعنى «الذي»، فهي مـوصولـة، و«تسلم» صلة لها، وأُعـربت على لغةِ بعضِهم[4]، والمعنى: اذهب في الوقت الـذي تسلمُ فيه[5]، ثم اتسع فحُذِف الجَارُّ فأُوصِل الفعلُ بصلةِ تَسْلَمـه، ثم حُذِف الضَّمير، فعلى هذا المذهب لا مـوضعَ للجملةِ

---

(١) لم أقف على قائل هذا الرجز.

وهـو في معـاني الفـراء ٢/ ١٩٨، وأمـالي ابن الشجـري ٢/ ١٦٧، والخزانـة ٢/ ٣٤٥، والعيني ١/ ١٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٤، وحـاشيـة الصبـان على الأشمـوني ٣/ ١٢٠، واللســان ١٤/ ١٢٠ (كهل) ١٩/ ٢٩٢ (عشا).

يُعَشِّيَها: من العَشَـاء وهو الطعـام الذي يؤكل وقت العشـاء، والعضْبُ: هو السَّيف، وبَـاتِر: أي قاطعٌ، يقصد، وهو ضِدُّ الجور، أسوقها: جمع ساق، وجائر: من الجَوْر، وهو ضدُّ العَدل. العيني ٤/ ١٧٤-١٧٥.

(٢) عطف جملة «ويجيد الشعر» على «كاتب» وهو مجرور لكونه صفة لرجل.

(٣) عطف جملـة «ويجيـدُ الشعـر» على جملة «يكتبُ» وجملـة «يكتب» في محلِّ جـر صفـة لـرجل، فعطف الجملة على ماهو في موضع جر.

(٤) يقـول ابن مـالك في المسـاعـد ٢/ ٣٦٠: «. . وقيـل «ذي» مـوصـولـة، وأعـربت على لغـة بعض طيّئ. . .». وانظر المغني ٤٢١.

(٥) يقول السيرافي في شرح كتاب سيبـويه ١/ ٩٩: «وقال بعض أهل العلم إن «ذي» بمنزلـة الذي كأنك قلت: أذهب بالذي تسلم، والهاء محذوفة وهو مصدر، تقديـره: بالسلامة التي تسلمها، وذكّر لأنه أراد السلامة. .». وانظر المساعد ٢/ ٣٦٠، والارتشاف ٢/ ٣٧٦، والمغني ٤٢١.

من الإعراب[1]، ولا إضافةَ ولا شُذُوذَ، وإلى هذا ذهب ابن الطَّرَاوَة[2]، وذهب الجُمهور[3] إلى أنَّ «ذِي» في قولهم: «بِذِيْ تَسْلَم» هي بمعنى صَاحب، كهي في قولهم بذي سَـلاَمَة، والمعنى: اذْهَب في وقتٍ ذي سلامـة، فتكون الجملةُ على هذا المذهبِ في موضع جرّ بالإضافة.

الثاني: أن تقعَ بعد آيَة بمعنى عَلاَمة[4]، نحو قول الشاعر:

أَلِكْني إلى سَلمَى بـآيَـةِ أوْمَأَت ... بكَفٍ خضِيْبٍ تَحْتَ كُفَّةِ مِدرَعِ[5]

وقال الآخر:

بـآيـةِ قـامَ يَنْطـقُ كُلُّ شيءٍ ... وخَـانَ أَمَـانَةَ الـدّيْك الغُـرَابُ[6]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦، والمغني ٤٢١.

(٢) هو: سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبَائِيّ النَّحويُّ، من أهل مَالقَـة، يكنى بأبي الحسين، ويعرف بابن الطَّرَاوَة، طافَ بلادَ الأنـدلسِ، وكان أعلمَ أهل زمانِهِ بالعربيةِ، لـه مصنفات منها: المقدمات على كتـاب سيبويـه، والإفصاحُ على كتـاب الإيضـاح، وغيرهما. توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة ٥٢٨ هـ. انظر إشارة التعيين ١٣٥، وبغية الوعـاة ١/ ٦٠٢، والبلغـة ١٠٨، الذيل والتكملـة ٤/ ٧٩. وقد عَزَى أبو حيَّان هَذا الرَّأي إلى ابن الطرواة. انظر الارتشاف ٢/ ٥٢٨.

(٣) يقـول ابن عقيل في المساعـد ٢/ ٣٦٠: «وقـالوا: اذهـب بذي تسلمَ، أي بـذي سَـلامتك، فالبـاء بمعنى في، وذي بمعنى صَـاحِب، وهي صفة وقـت محذوف، أي: اذهب في وقت ذي سلامـة لك ... والأول - يعني هذا الرأي - للجمهور..».
انظر شرح الكـافيـة ٢/ ١٠٤، والمغني ٤٢١، شرح كتاب سيبـويـه للسيرافي ١/ ٩٩، وارتشـاف الضرب ٢/ ٣٧٦، ٥٢٨.

(٤) يقـول أبـو حَيَّان: «وقـد أضيف إلى الجُمل ألفـاظٌ غير أسماء الـزَّمـان منهـا: «آية» بمعنى عـلامـة، ومذهب سيبويه أنَّه يجوز إضافتها إلى الفعل..». الارتشاف ٢/ ٥٢٥.

(٥) هـذا بيت من بحـر الطـويل، لم أقف على قـائله، وهـو في الهمع ٢/ ٥١، والـدرر اللـوامع ٢/ ٦٣ وكُفَّة القميص: ما استدار حول الذيل، أو كلُّ ما استطال كحاشية الثَّوب، والمدرع: الثَّوب.

(٦) هذا بيت مـن بحر الوافـر، قائلـه: أمية بن أبي الصلت كما في: أميـة بن أبي الصلت: حياتـه وشعره ١٥٨.
وهـو مـذكورٌ في: تـذكـرة النُّحَـاة ٦٨٤، ورواه: وخـانَ خيـانةَ... والخزانـة ١/ ١٢٠، والشعـر والشعراء ١/ ٤٦٦، وتأويل مختلف الحديث ٢٨٥.

وهـذه المسألة فيهـا خـلافٌ. ذهب سيبويـه[1] إلى أنَّ «آيَة» تضـافُ إلى الفعل وجعلَ مَا في قوله:

أَلاَ مَــــنْ مُبْلِـــغٌ عَنّـــي تَمِيماً بـآيـةِ مَـا تُحِبـون الطَّعَـامَـا[2]

زائدةً[3] لا مصدريـة، فعلى هذا المذهبِ تكون الجملـةُ في موضعِ جرٍ بإضـافة «آية» إليهـا، التَّقديـر: بآيـة محبتهم، ولم تُصَرِّح العَـربُ بهذا المصدرِ[4]. وزعمَ ابنُ جنّي[5] أنَّ آية لا تضـافُ إلى الفعْل، وأنَّ ما وَرَدَ من قـولِه: بـآية أومَأَت، ومن قولِ الآخر: بآيةِ قامَ ينطقُ كلُّ شيءٍ، ومن قولِ الآخَر:

بـآيَـةِ تُقْـدِمُـون الخَيلَ شُعْثـاً كَأَنَّ عَلَى سَنَـابِكِهـا مُـدَامَـا[6]

---

(١) سبقت ترجمتـه. وانظر سيبويـه ١/ ٤٦٠، يقول: «.. وممّا يضـافُ إلى الفعلِ أيضاً قولك: مـا رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني ومنه أيضاً (آية)..».

(٢) هذا بيتٌ من بحر الـوافر، ينسب ليزيد بن عمْرو بن الصعق كما في سيبويـه ١/ ٤٦٠، وشرح أبياته للسيرافي ٢/ ١٨٦.
والبيت في: ارتشـاف الضرب ٢/ ٥٢٦، المغني ٤٢٠، شرح شـواهـده للسيـوطي ٨٣٦، الهمع ٢/ ٥١، الـدرر اللـوامع ٢/ ٦٣، المساعـد على تسهيل الفـوائد ٢/ ٣٥٨، شرح الكـافية الشـافيـة ٩٤٧، المفصل ٩٨، الخزانـة ٣/ ١٣٨، ويـروى صـدره: ألا أبْلِغ لـديك بَني تميم. كما في الكـامل ١/ ١٧١، والاقتضاب ٤٨.

(٣) انظر سيبويه ١/ ٤٦١، وشرح الكافية الشافية ٩٤٨.

(٤) يقول أبـو حيان في الارتشاف ٢/ ٥٢٦: «.. ولم يُصَرِّحوا قطُّ بـالمصدرِ، ولم يَقُولوا بـآية محبتكم..». وانظر الهمع ٢/ ٥١.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) هذا بيـتٌ من بحر الوافـر، يُنسب للأعْشَـى، كما في الخزانة ٣/ ١٣٥، واللسان ١٥/ ١٨٤ (سلم). ولم أجده في ديوانه.
وهو مذكور في سيبويه ١/ ٤٦٠، الكامل ٣/ ٤٠٨، الهمع ٢/ ٥١، الدرر اللوامع ٢/ ٦٣، وشرح أبيـات سيبويـه للسيرافي ١/ ٩٨، والمفصل ٩٨، ارتشـاف الضرب ٢/ ٥٢٥، المساعـد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٧، المغني ٤٢٠، شرح الكـافية الشافية ٩٤٧، والمحـاجاة بالمسائل النحـوية ١٥١، اللسان ١٨/ ٦٧ (أيا)، ولباب الإعراب ٣٧٥.
شعثاً: متغيرة من السَّفـر والجهد، وشبَّه مـا يَنْصَبُّ من عرقهـا ممتزجاً بـالدم على سنابكهـا بالمدام، وهي الخمرة، والسَّنابك: جمع سُنبكٍ، وهو مُقَدَّم الحَافِر.

هو على إضمار «ما» المصدرية[1]، كما خَرَّج عليه «بآيةِ ما تُحِبُّون الطَّعَامَا[2]».

فعلى هذا لا موضعَ للجملةِ من الإعراب؛ لأنَّها وقعت صلةً لِما المصدرية، والذي يُستدلُّ به ليس هو أن «آية» أضيفت إلى الفعلِ مَقروناً بما النَّافية؛ لأنَّه لا يصح تقدير مَا المصدرية قبل مَا النافية، قال الشاعر:

أَلِكْنِي إلى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً ... بآيةِ مَاكَانوا ضِعَافاً وَلاَ عُزلاَ[3]

ومما يُستَدَلُّ به أيضاً لسيبويه[4] ما أَنْشَدَه الفَرَّاءُ[5]:

بآيةِ الخَال مِنْها عِنْدَ بُرقُعها ... وقَولُ رُكْبَتِها قض حِيْنَ تَثْنِيْهَا[6]

---

(١) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٥٢٥: «وذهب ابن جِنِّي إلى أن ذلك على حذف ما المصدرية وليس إضافة إلى الفعل..». وانظر شرح الكافية الشافية ٩٤٨، والهمع ٢/ ٥١.

(٢) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٤٨: «وزعم ابن جِنِّي أنَّ «مَا» في «بآية ما تحبون الطعاما» مصدرية.

وانظر/ المغني ٤٢٠.

(٣) هذا بيت من بحر الطويل قائله: عمرو بن شأسٍ الأسَدِيِّ، كما في شعره ٧٢.

والبيت في سيبويه ١/ ١٠١، وشرح أبياته للسيرافي ١/ ٧٩، الخصائص ٣/ ٢٧٤، المنصف ٢/ ١٠٣، المغني ٤٢٠، شرح شواهده للسيوطي ٨٣٥، العيني ٣/ ٥٩٦، الهمع ٢/ ٥١، الدرر اللوامع ٢/ ٦٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٦، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٥٨، اللسان ١٢/ ٢٧٣ (آلك).

أَلِكْنِي: بمعنى تَحَمَّل رسالتي، والألوك: الرِّسالة، ولا عُزلا: جمع أعزل وهو من لا سلاح معه. وقد أضيفت «آية» هنا إلى الجملة الفعلية مقرونة بما النافية، ولا يصح كون «ما» في البيت مصدرية، وقيل: إن لا النافية محذوفة قبل «ضعافاً» لدلالة ما بعدها عليها، والمعنى: بآية كونهم لا ضعافاً ولا عزلاً. انظر الدرر اللوامع ٢/ ٦٤.

(٤) سبقت ترجمته. والبيت يُستدَل به على جوازِ إضافةِ «آية» إلى الجملة الاسمية.

(٥) سبقت ترجمته. ولم أعثر على البيت فيما اطلعتُ عليه من كُتُبِهِ.

(٦) هذا بيتٌ من بحر البسيط قائله: مزَاحم بن عمرو السَّلُولِي.

والبيت في ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٦، الهمع ٢/ ٥١، الدرر اللوامع ٢/ ٦٤، اللسان ٩/ ٩٠ (قضض).

فأضافَها إلى الجُمْلةِ الاسميَّة[1]، فكذلك تُضافُ إلى الفعليـةِ، ويَدُلُّ على ذلك أنَّهم مَا صَرَّحوا قَطُّ بالمصدَر، لَمْ يَقُولوا: بآيَةِ مَحَبَّتِكُم [2].

الثَّالث: أن تقعَ بعد حتَّى الابتدائية[3]، نحو قولِ امرئِ القيس[4]:

سَرَيتُ بِهِم حَتَّى تَـكِـلَّ مَطِيهم وحتَّى الجِيـادُ مَا يُقَدْنَ بـأَرْسَانِ[5]

وقول جرير[6]:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَـاءَهَـا بدِجْلَـةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَلُ[7]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٦، والدرر اللوامع ٢/ ٦٤ .

(٢) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٥٢٦: «. . ولم يُصَرِّحُوا قَطُّ بالمصدرِ، ولم يقولوا بآية محبتكم. . » .

(٣) تلي حتَّى الجملَ الاسميـةَ والفعليـةَ. انظـر رصف المبـاني ٢٥٧، الجنى الـداني ٥٠٤، أسرار العربية ٢٦٦، ٢٦٧، والهمع ٢/ ٢٤ .

(٤) سبقت ترجمته .

(٥) هذا بيتٌ من بحـر الطَّويل قائله: امـرؤ القيس كما في ديوانه ٢١٦ . وروايـة الـديوان: مَطَوتُ بهم، بدل سَرَيْتُ بهم .
والبيت في سيبـويـه ١/ ٤١٧، ٢/ ٢٠٣، والمسائل البصريـات ٦٨٦، والمفصل ٢٨٤، وحـاشيـة الصبـان على الأشمـوني ٣/ ٩٨، والهمع ٢/ ١٣٦، والـدرر اللـوامع ٢/ ١٨٨، المقتضب ٢/ ٣٩، معاني الفراء ١/ ١٣٣، وأسرار العـربية ٢٦٧، الإيضاح العضدي ٢٥٧، الجمل للـزجاجي ١٨٣، التخمير ٤/ ١٤، المحاجاة بالمسائل النحوية ١٣٩، ولباب الإعراب ٤٣٢ .

(٦) هـو: جريـرُ بن عَطِيَّة بن حُـذَيْفة بن بَـدر بن سَلَمة، الشَّـاعر المَشْهُـور، إليه وإلى الفـرزدق المنتهى في حُسْن النَّظم. توفي سنـة عشر ومائة ١١٠ هـ . انظر الموشح ١٠٧، المؤتلف والمختلف ٧١، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥ .

(٧) هذا بيتٌ من بحـر الطَّويل، قـائله: جريـر، كما في شرح ديوانـه ٤٥٧ . وفيه: فما زالت . . . تمور دماؤها . . . .
والبيت في الأزهيـة ٢١٦، والخزانـة ٤/ ١٤٢، المخصـص ١/ ١٠٠، أسرار العـربيـة ٢٦٧، شرح المفصل ٨/ ١٨، الهمع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤، المغني ٣٨٦، شرح شـواهـده للسيـوطي ٣٧٧، الجنى الداني ٥٠٤، التخمير ٤/ ١٤، المحاجـة بالمسائل النحوية ١٣٤٩، حاشيـة الصبان على الأشموني ٣/ ٣٠٠، اللسان ١٣/ ٣٨٠ (شكل) .

فهذه المسألة فيها خِلاف، ذَهَبَ الجمهورُ إلى أن هذه الجملة مِنْ قَولِهِ: «الجيادُ ما يُقَدن بِأَرْسَان»، ومن قول جرير: «مَاءُ دِجلَةَ أَشْكَلُ» لا موضعَ لها من الإعراب، وذهَب الزَّجَّاج[1]، وابنُ دِرِستَوَيه[2] إلى أنَّها في موضعِ جرٍ بحتَّى[3].

ومنها ما هو في موضع جزمٍ، وذلك ثلاثةُ أقْسَام:

أحدها: أن تقعَ بعد أداة شرطٍ عاملـه، ولم يظهر لَهَا عَمَلٌ[4]، نحو إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عَمْروٌ.

الثَّاني: أن تقعَ جَوَاباً لأداةِ الشَّرط العاملة، نحو قول الشاعر:

إنْ تَـركَبُوا فَـركُـوبُ الخَيْلِ عَادَتُنـا   أَوْ تنْــزِلُـون فـإنـا مَعْشرٌ نُــزُلُ[5]

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سَهْل النَّحوي، أخذ النَّحو عن ثَعلَب والمُبَرِّد، وكان إماماً في العربية، من أهلِ الدِّين، له مصنفات كثيرة منها: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وغيرهما. توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ٣١١ هـ.

انظر إشارة التعيين ١٢، إنباه الرواة ١/ ١٥٩، بغية الوعاة ١/ ٤١١، طبقات النحويين ١١١، تاريخ العلماء النحويين ٣٨-٤٠.

(٢) هو: عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيه بن المَرْزُبَان الفَارِسيّ الفَسَوِيّ النَّحوي، أخذ عن المُبَرِّد، له مصنفات كثيرةٌ، منها: الإرشاد، والهداية، وأسرار النحو، وغيرها. توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة ٣٤٧ هـ.

انظر إشارة التعيين ١٦٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦، طبقات النحويين ١٢٧، إنباه الرواة ٢/ ١١٢، تاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨.

(٣) يقول ابن هِشَام في المغني ٣٨٦: «فَقَال الجُمْهُور: مستأنفةٌ، وعن الزَّجَّاجِ، وابن درستويه أنَّها في موضع جرٍ بحتَّى..».

وانظر الهمع ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٦. والمغني ٤٢٢.

(٥) هذا بيتٌ من بحر البَسِيط، قائله الأَعْشَى مَيْمُون بنُ قَيس، كَمَا في ديوانه ٦٣ ورواية الديوان للبيت مختلفة عما هنا، فقد أورده هكذا:

قالوا الرُّكُوب فقُلنَا تلك عَادَتُنا ....

والبيت في سيبويه ١/ ٤٢٩، وابن الشجري ٢/ ٣٠، والمحتسب ١/ ١٩٥، الهمع ٢/ ٦٠، المغني ٦٩٣، شرح شواهده للسيوطي ٩٦٥، الخزانة ٣/ ٦١٢، ٦١٣.

وقول الآخر:

أَبَـالِي كَسْبُ الحَمْـدِ رَأْيٌ مُقَصِّرٌ ونفسٌ أَضَاقَ اللَّهُ بـالخير باعَها[1]
إِذَا هي حَثَّتْــهُ عَلَى الخيْرِ مَــرَّةً عَصَاهَـا وإنْ تأمُر بِسُوءٍ أَطَـاعَهَا

فقوله: فـ «ركوبُ الخيلِ عَادتُنا، «وقـول الآخر: أطَاعَهَا، كلٌّ منهـا في موضع جزم، ولـذلك يجوزُ العطفُ عليها بالجزمِ، قـال تعالى: ﴿إنْ تُبدُوا الصَّـدَقَاتِ فَنِعِمَّا هي وإنْ تُخْفُوهَا وتؤتوُهـا الفُقَراءَ فهو خَيرٌ لكُم ويُكَفِّرْ. .﴾[2]، قَرَأ بالنُّون والجزم[3] حمزةُ[4] والكِسَائيُّ[5] ونَافعٌ[6]، وقالَ جـلَّ وعزَّ: ﴿منْ يُضْلِلْ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ له ويذَرْهُم. .﴾[7] قرأه حمزةُ والكِسَائيُّ بالياءِ وجزمِ الرَّاءِ[8].

---

(١) هذان البيتان لعبـد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري، كما في الحماسـة البصرية ٢/ ٢٦٦، وأمالي القـــالي ٢/ ٢٢٥، والـــرواية فيهما: وإن هَمَّتْ بسُوءٍ بدل «وإن تأمُر بِسوءٍ»، وهما في عيون الأخبار ٣/ ١٧٢. ونسبهما الجاحظُ في البيان والتبيين ٣/ ١٨٧ لسعيد بن عبد الرَّحمن بن حسان.

(٢) سورة البقرة ٢٧١.

(٣) «اختلَفُـوا في اليـاء والنُّـون، والـرَّفع والجزم، من قوله: «ويُكَفِّر» فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر «ونكفرُ» بـالنون والرفع، وقرأ نَافعٌ وحمزةُ والكسائي «ونكفـرْ» بالنون والجزم.. وقرأ ابن عامر وعَاصِم في رواية حفص «ويكفرُ» بالياء والرفع..».
انظر السبعة ١٩١، المبسوط في القراءات العشر ١٥٤، الغاية في القراءات العشر ١٢٠، التبصرة في القـراءات السبع ٤٥٠، العنـوان في القـراءات السبع ٧٦، النشر في القـراءات العشر ٢٣٦، حجـة القراءات ١٤٧، الحجة في القراءات السبع لابن خـالوية ١٠٢، اتحاف فضلاء البشر ١٦٥، التيسير في القراءات السبع ٨٤.

(٤) هو حمزةُ بنُ حَبيب بنُ عُمارة التَّيمِي الزَّيات، أحدالقُراءِ السَّبعة. توفي سنة ست وخمسين ومائة ١٥٦ هـ. انظر النشر ١/ ١٦٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٣.

(٥) هو عليُّ بن حَمْزَةَ بن عبـد الله . . . الكوفي المعروف بـالكِسائي، الإمامُ المشهُور، أحـدُ القراءُ السبعةِ، أخذ القراءةَ عن حمزة الزيات، سُميَ بالكِسَائيُّ لأنه أحرَم في كِسَاءٍ، وقِيل: لأنه كان يبيع الأكْسِيَة.. توفي سنة تسع وثمانين ومائة ١٨٩ هـ.
انظر إشارة التعيين ٢١٧، إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، معرفة القراء ١/ ١٠٠، نزهة الألباء ٦٧، مراتب النحويين ١٢٠.

(٦) هو: نافع بن عبـد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم أبو رُوَيم، المُقرئ المَدَني، أحَـدُ الأعلام، قرأ على طائفـةٍ من تابعيِّ أهل المدينـة، وكان أسودَ اللـون حالكاً. تـوفي سنة تسع وستين ومـائة ١٦٩ هـ. انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٨٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.
==

ومثـالُ الجوابِ بالفعل الماضي المعطـوف عليـه بالجزم قـولُه تعـالى: ﴿تبَارَكَ الَّذي إنْ شَاءَ جَعَل لَكَ خَيراً مِن ذَلـكَ جَناتٍ تَجْرِي منْ تَحْتَهَا الأنهَار ويجعَلْ لَكَ قُصُورا﴾[1].

قـرأ بجـزم الـلام[2] حمزةُ[3] والكِسَـائيُّ[4] وعَـاصِم[5] وأبـو عَمْـرٍو[6] ونَافِع[7].

---

(٧) سورة الأعراف ١٨٦ .

(٨) اختلفوا في اليـاء والنّون، والـرَّفع والجَزم من قولـه: «ويَذَرْهُم في طُغيَـانهم «فقرأ ابن كثير ونـافع وابن عـامــر «ونــذرُهم» بـالنـون والرفع، وقرأ أبو عمرو «ويذرُهم» بالياء والرفع. . وقرأ حمزة والكسائي «ويذرْهم» بالياء مع الجزم، وتروى أيضاً عن عاصم.

انظـر السبعـة ٢٩٨-٢٩٩، المبسوط في القـراءات العشر ٢١٧، العنـوان في القـراءات السبع ٩٨، الحجـة في القــراءات السبع ١٦٧، حجـة القــراءات ٣٠٣، الكشف عن وجـوه القــراءات السبع ١/ ٤٨٥.

(١) سورة الفرقان ١٠ .

(٢) اختلفوا في رفع الَّلام وجزمِها من قوله تعالى: ﴿ويجْعَلْ لَكَ قُصُــورا﴾ فقرأ ابنُ كَثير وعَـاصم في رواية أبي بكر وابنُ عامـر «ويجعلُ لك قصورا» بالرفع، وقرأ نافعٌ وأبـو عَمرو وحمزةُ والكِسائيُّ، وحفصٌ عن عاصم، والكِسائي عن أبي بكر عن عاصم، «ويجعلْ» بجزم اللام.

انظر السبعة ٤٦٢، المبسوط في القراءات العشر ٣٢٢، العنوان في القراءات السبع ١٤٠، الحجة في القــراءات السبع ٢٦٤، حجـة القــراءات ٥٠٨، تحبير التيسير في قـراءات الأئمــة العشرة ١٤٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٤٤.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) هـو: عَــاصمُ بن بَهدَلَــة بن أبي النُّجُـود، أبــو بكـر الأسَدي، شيخُ الإقْرَاء بالكوفة، وأحدُ القراء السبعة، كـان أحسن النَّاس صوتاً بـالقرآن، توفي سنة سبع وعشرين ومـائة ١٢٧ هـ بالكوفـة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٤٦، النشر ١/ ١٥٥، معرفة القراء الكبار ١/ ٧٣.

(٦) هـو: زبَّان بن العـلاء بن عَمَّار، أحـدُ القـرَّاء السَّبعة، خُـزَاعي من مـازِن، وُلِـد بـالحجـازِ، وسكن البصرةَ، تـوفي بـالكـوفـة سنة أربـع وخمسين ومائة ١٥٤ هــ. انظـر إشـارة التعيين ١٢١، طبقـات النحويين ٣٥، البلغة ١٠١، بغية الوعاة ٢/ ٢٣١، معرفة القراء ١/ ٨٣، فوات الوفيات ٢/ ٢٨.

(٧) سبقت ترجمته.

الثالث : أن تكونَ معطـوفةً على مجزومٍ أو علَى ما هـو في موضع جـزمٍ، نحو إنْ يَقُمْ زَيْـدُ وخَرج عَمْرُو أُحْسِـنْ إليهما «فخرج عمـروٌ» في موضع جـزم لعطفه على المجزوم، والتقديـر: إنْ يَقُم زَيدٌ ويَخْرُجْ عَمْروٌ. وأما العطـفُ بالجزم على ما هو في موضع جزم فقد مضى تمثيلـهُ في الآيات المتقدمة، فمنها: ﴿فَلاَ هَادِيَ لَه وَيـذَرْهُم﴾، ومنهـا: ﴿جَعَلَ لكَ خَيْراً مِن ذَلِك جَنَّـاتٍ تجرِيْ مِن تَحتِهـا الأَنْهَارُ وَيَجَعَلْ لَكَ قُصُوْرَا. . ﴾.

وقد انتهى الكلام في الجمل التي لا مـوضع لها من الإعراب محصورةً في أربعةَ عَشَر قسماً، والتي لها مـوضـع منـه بـاتفـاق واختــلاف على التفصيل المذكـور محصورةً في واحدٍ وثلاثين قسماً، في مـوضع رفعٍ ثمانية، وفي موضع نصبٍ أربعةَ عَشَرَ، وفي موضع جـرَ ستة، وفي موضع جزمٍ ثـلاثة، فالمجموعُ بـالمتفق عليه، والمختلف فيه خمسةٌ وأربعون قِسْماً.

فهذا المتيسرُ لي من حَصْرِها، والحمد لله وَحْدَه. . . . . .

الرسالة الثانية

«التِّبْيَان في تعيين عطف البيان»

- نسبة الكتاب.
- منهج العُنّابي فيه.
- مصادره.
- نسخة الكتاب الخطية.
- نماذج من النسخة الخطية.

«التبيان في تعيين عطف البيان»

نسبة الكتاب:

لم تُشرْ المصادرُ إلى هـذه الرِّسَـالةِ، ولم تَـذْكُرْهـا في مصنفات العُنَّـابي وهذا لا يَنْفِي كـونها له؛ لأنَّ المُترجِمين للأعْـلاَم لا يأتون عـادةً على كلِّ مؤلَّفَـات المُترجَم له، وآثاره العلميةِ، إمَّا اكتفاء بالأهم من كتبهِ، أو بِمَا يعرفونه منها.

والرِّسَالةُ ثـابتَة النِّسبَة للعُنَّابي، فقد وَرَد اسمُه في مُقَـدِّمتِها واضحاً وصريحاً. يقـول: «بسم اللـه الرحمن الـرحيم، صَلَّى اللَّـه على سيـدِنَا محمَّـدٍ، وعلى آلـه، وصحبِهِ وسلَّم. «التبيانُ في تعيين عطفِ البَيَان».

للشيخِ العَالِمِ العَلَم النَّحويِّ أبي العبَّاس العُنَّابي رَحِمَه اللَّه.

وهذا الدَّليلُ وحدَه كافٍ لنسبةِ النُّسخَةِ إلى العُنَّابي.

كما أنَّ هنـاك دليلاً آخـر، وهـو أنَّ أثر شيخِـه أبي حيـان الذي لَقِيـه في مصر ولازمَه كثيراً واضحٌ كلَّ الـوضوح، فقد تحدَّث أبو حيَّـان في الارتشافِ ٢/ ٦٠٥ عن المواضعِ الَّتي يتعينُ فيها عطفُ البَيَان وذكَرها مختصرةً فجاء صاحبنُا وأوردَها مع شرحٍ وإيضاحٍ لبعضهـا، ووَجْهُ التشـابهِ بين عبارةِ صـاحبِنا وأسلـوبِهِ وبين أسلوبِ شيخِـه ظَاهـرٌ. وقد أَشَرتُ إلى هـذا في هوامشِ النَّص المحقَّقِ عنـد كلِّ مسألة. وهذا أيضاً دليلٌ قويٌ على نسبةِ الرِّسَالةِ للعُنَّابِي. والله أعلم.

منهج العُنَّابي في كتابه:

قـام المؤلفُ بسردِ المواضعِ الَّتي يتعينُ فيهـا عطفُ البَيَـان، ولا يجُوُز فيهـا البدليةُ. يقول: «ما حُكِم عليه بأنَّـه عطفُ بَيَان يُجَاز بأنْ يُحْكَم عليه بأنَّه بدلٌ، لا ينعكس؛ لأنَّ البدَل ليس مشروطاً فيـه التعريفُ، ولا التَّنكيرُ، ولا المطابقة في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمع، ويتعينُ عطفُ البَيَـان في مواضع..». وعَدَّدَ تلك المواضع، وعدَدُها اثنا عشر موضعاً.

وكان يـذكرُ الموضعَ ثمَّ يقـومُ بشرحِه وبيـانِه وإيرادِ مـا فيه من الشَّـواهِد إن وُجِدت، وخلاف العُلَمَاء فيه، كلّ ذلك باختصارٍ شديدٍ.

مصادره:

لم يشر العُنَّـابي إلى كتـابٍ بعينـه، ولكنَّ تأثَـره بشيخِـه أبي حيـانٍ واضحٌ كلَّ الوضـوح، وبخاصةٍ من كتابـه «ارتشاف الضرب» فمنه استقى أصلَ مـادَّته ثم قامَ بالإضافةِ والشَّرح والتَّعليق والبيانِ بما تحتاجُه كلُّ مسألةٍ.

ولم يُغْفِل العُنَّـابي ذكـرَ بعضِ النُّحـاة الكبـارِ في رسالتـه، فقـد ذَكَـر الأسماءَ التالية:

- السِّيرافي.
- الرُّماني.
- الفارسيّ.
- الفرَّاء.
- المبرِّد.

وهذا يعني أنه قد اطَّلع عن بعض آثار هؤلاءِ العلماء وأفادَ منها.

نسخة الكتاب الخطية:

النسخـة التي قمت بتحقيقهـا حصلتُ عليها من المكتبـةِ المركـزيـةِ بجامعـة الإمـام مُحَمَّد بـن سعود الإسـلاميـة، ورقمها ٩٧١٢، وهي مصـورة من مكتبـة الأسكـوريـال ورقمها ١٨٦٧، وتقـعُ المخطوطـةُ في ورقـةٍ ونصف فقط، عـدد أسطر كلِّ صفحـةٍ واحدٌ وعشرون سطـراً (٢١)، كُتِبَت بخطّ مغربيٍّ رديءٍ، ولم يُذْكَر على النُّسخَـة اسمُ نَاسِخِها، ولا تَاريخُ النَّسْخِ، والَّذي نَسَخهـا هو الذي قام بنسخِ رسالـةِ المؤلِّف «الحُلَل في الكَلاَمِ على الجُمَل»، فالرِّسَـالَتَان في مجموعٍ واحدَ، وقد بدأ تسلسل «التبيان» في المجموع من الورقة ٣٦-٣٧.

نموذج من النسخة الخطية

(التبيان في تعيين عطف البيان)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ويتبين [illegible] مواضع [illegible]

أن يكون التابع [illegible] المتبوع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] على [illegible]

[illegible]

نحو [illegible] تقول

[illegible]

[illegible] الشاعر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

وهو الفعل [illegible]

[illegible]

[illegible] كقول الشاعر

ان البناء في ذلك لكون ... عليه اللفظ ... وعا
بشرط عطف على المكسور لا يجوز حينئذ ... الا ان البناء على
ليس يشكل ان يعمل والبناء يحكم الا من ان يخالف البناء لا يجوز
الا ان البناء في شبهها ... الى الصحيح للشرع ... الله والثالث لا
تعطف ان الفاعل ... ان ... وصل الشرط
وعطف الشرط الى الاسم ... العامل في ... الا ان ذلك
تنبيه ... من ... الشرط ... الثالث
ان يكون ... الى ان ... الا ان ... على
البناء ... الرجال ... ان يكون ... الا
اعرابه ... ان يكون ... والجملة
لا ... بتعين علمه البناء ... الرابع ان يطرد
ايضا ان ... العلم ... تسمي ذلك العلم ويكون المنفصل
احد ... ذلك العلم نحو زيد ... الناس من الرجال او النساء
او النساء ... الرجال او النساء عليه ... لا يجوز
ان يكون ... الناس ... ان يكون
التسمية ... الرجال او النساء او النساء ... ان ذلك
لا يسوغ ... ان ... غلطه
ذلك ... على ... والخامس
... الخامس ان ...
ان يطرد نحو ... الرجل ... زيد ...
من الرجال ...

بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللَّه عَلَى سَيِّدنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِه وصَحْبِه وسَلَّم.

التِّبْيَانُ في تَعْيِيْن عَطْفِ البَيَان

للشَّيْخ العَالِمَ العَلَم النَّحوي أبي العبَّاس العُنَّابي[1]، رحمه الله.

الحمد لله حقَّ حَمْدِه.

ما حُكِم عليه بأنَّه عطفُ بيان[2] يُجاز بأن يُحكَم عليه بأنّه بدلٌ، ولا ينعكس؛ لأنَّ البدَل ليس مشروطاً فيه التعريفُ، ولا التَّنكيرُ، ولا المطابقةُ في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمع[3].

ويتعيَّن عَطفُ البيان في مواضع[4]:

---

(١) تحدثت بالتفصيل عن هذه النسبة في مقدمة الدراسة عند حديثي عن نَسَبه.

(٢) عطف البيان «هو تابعٌ جار مجرى النَّعت في ظهورِ المَتبوع، وفي التَّوضيحِ والتَّخصيصِ، جامدٌ أو بمنزلةِ الجَامِد».
فالتَّابع: جنسٌ، وجار مجرى النَّعت: فصلٌ يخرجُ به عطفُ النَّسق والبدِل، وفي التَّوضيح: خرجَ به التوكيدُ، وبالتَّخصيصِ: خرجَ به ما جيْ به من النُّعوتِ للتوكيدِ، وجامدٌ: خرجَ به النعتُ، أو بمنزلةِ الجَامد: خرجَ به ما أصلُه صفة، ثم غَلَبَ عليها فصار علماً بالغلبة كالصعق. ومذهبُ البصريين أنّه لا يكونَ إلا معرفة تابعاً لمعرفة، وخصَّه بعضُهم بالعَلَم اسماً أو كنية أو لقباً، ويذهبُ الكوفيون، وتَبِعَهم الفَارِسيّ، وابن جِنّي، والزَّمَخْشَرِيّ، إلى أنَّه يكون في النكرةِ تابعاً لنكرة..».
انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥، شرح التصريح ٢/ ١٣٠، شرح ابن عقيل ٤٨٧، شرح الكافية ١/ ٣٤٣، الهمع ٢/ ١٢١، حاشية الصبان ٣/ ٨٥-٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٣.

(٣) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦: «وما جازَ أن يكونَ عطفَ بيان جازَ أن يكون بدلاً، ولا ينعكس، إذا البدلُ ليس مشروطاً فيه التعريفُ ولا التنكيرُ ولا المطابقةُ في إفراد وتثنية وجمع».
ويلاحظ هنا التشابُه القويُّ في العبارة، مما يدلُّ على أن صاحبنَا قد استفادَ من شيخِه أبي حيان فائدة كبيرة، وكنت أتمنى لو أنه أشارَ إلى أبي حيان، وذكر أنَّه قد أفاد منه.

(٤) ذكر أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦ أحدَ عشرَ موضعاً، يقول: «ويتعَّين عطفُ البَيَان في صورٍ» ثم ذكرَها ولكن باختصار شديد.

أولها: أن يكونَ التَّابعُ مفرداًمعرفةً معرباً، والمتبوعُ منادى، نحو قولك: يا أخانا زيداً فتجعل «زيداً» عطفَ بيان، ولا يجوزُ جعلُه بدلاً؛ لأنه لو كان بدلاً لكان في تقديرِ إعادةِ حرفِ النِّداء. فكان يلزمُ أن يكون مبنياً على الضَّم[1]، كما يلزمُ في أمثالِهِ من المُنَادَيَات، وكذلك الحكمُ لو كان المنادى مضموماً والتَّابعُ مرفوعٌ أو منصوبٌ، نحو: يا غلامُ بشرُ وبشراً، فلو أبدلت تَعَيَّنَ الضَّمُ، فكنت تقول: يا غلامُ بشرُ[2].

ومثل يا أخانا زيداً قول الشاعر:

أَيَا أَخَوِيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً ... أُعِيذُكُما باللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[3]

في روايةِ من نصبَ «عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلا»، فلا تجوز هنا البدليةُ؛ لأنَّ أحدَ المتعاطفين مفردٌ، وهما منصوبان، والبدلُ المجموع لا أحدهما، فلا يصح تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع للمنصوب، لِما يلزمُ من نَصْب أَحَدِهِمَا وهو المضافُ، وبناء المفرد على الضَّمِ، والرِّواية بنَصْبِهما[4].

---

(١) يقول ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٩٦: «إن جعلت «زيداً» من قولنا: «يازيدُ زيداً»، بدلاً لم ينون؛ لأنه في نية تكرار حرف النداء، وأنت لو أوليته حرف النداء لم يكن إلا غير منون، وإن جعلته عطفَ بيان كان منونا؛ لأنَّه ليس في نية تكرار الحرف معه، فيلزم منه حذف التنوين..».

ويقول ابن السَّراج في الأصول ٢/٤٦: «وتقول في النِّداء إذا أردتَ عطفَ البيان: يا أخانا زيداً.، فتنصب وتُنون؛ لأنَّه غير منادى، فإنْ أردت البدلَ قلت: يا أخانا زيدُ..».

وانظر شرح الكافية ١/٣٣٨، والهمع ٢/١٢١.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/٦٠٧، وشرح الكافية ١/٣٣٩.

(٣) هذا بيتٌ من بحر الطويل، ينسب لطالب بن أبي طالب القرشي الهاشمي أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كما في الدرر ٢/١٥٣. والبيت مذكور في: ارتشاف الضرب ٢/٦٠٧، والهمع ٢/١٢١، شرح التصريح ٢/١٣٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/٨٧، شرح ابن عقيل ٤٨٩، والعيني ٤/١١٩. وروى ابن هشام في السيرة ٢/٣٩٦ عجزه هكذا:

.... فدى لكما لا تبعثوا بيننا حربا

(٤) الشَّاهد في «عبد شمس ونوفلا»، فإنَّهما عطف بيان من «أخوينا» وليسا ببدل، لأن أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدلُ المجموع لا أحدهما، فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع لمنصوب، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف، وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما.».=

الثاني: أن يكونَ المعطوفُ خَالياً من الألفِ واللَّام، والمعطوفُ عليه مقرونٌ بها، ومجرورٌ بإضافةِ صفةٍ مقترنة بها. كقول الشاعر:

أَنَـا ابنُ التَّـاركِ البَكْـرِيِّ بِشْرٍ عليـه الطَّيْرُ تَـرقُبُه وُقُـوعَـا[1]

فـ «بشرٍ» عطفٌ على البكريِّ، ولا يجوزُ جعله بدلاً؛ لأنَّ البَدَلَ على نِيَّةِ تكرار العَامِلِ، والتَّـارك لا يَصِحُّ أنَّ يُضَافَ إليه، فلا يجوزُ أَنَـا ابن التَّارك بشرَ[2]، لِما تقرَّر أنَّ الصِّفةَ المقرونةَ بالألفِ واللَّامِ لا تُضاف إلى عَارٍ منهـا، ومن إضافةٍ إلى مقرونٍ بها، وهذا هـو الصَّحِيح، وهو قول[3] السِّيرَافِي، والرُّمَّاني[4]، وأجاز

=

انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٧ .

والذي يلفت النظر هو تشابه النصين، ومعلومٌ أن صاحبنا متقدمٌ على العيني، فقد توفي العنَّابي سنة ٧٧٦ هـ، على حين كانت وفاة العيني سنة ٨٥٥ هـ، فهل أخذ العيني من صاحبنا، أو أنهما أخذا من مصدر واحد؟ الله أعلم.

(١) هذا بيتٌ من بحر الوافر، قائله المرار بن سعيد الفقعسي، كما في ديوانه ١٦٩، والبيت مذكور في: سيبويه ١/ ٩٣، وشرح أبياته للسيرافي ١/ ١٠٦، وفرحة الأديب ٣٧، الأصول ١/ ١٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، ولباب الإعراب ٣٩٦، وشرح الكافية ١/ ٣٣٨، ٣٤٣، والمقرّب ١/ ٢٤٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، وأوضح المسالك ٤٩٠ والمفصل ١٢٣، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣ المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٩٦، الخزانة ٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣، الهمع ٢/ ١٢٢، الدرر ٢/ ١٥٣، العيني ٤/ ١٢١، وحاشية الخضري ٢/ ٦٠ .

«وبشر» هو بشر بن عمرو، وكان قد جُرح ولم يعلم جارحه. يقول: أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذَا مَات، وذلك لأنَّها لا تتناول منه ما دام به رمقٌ. . حاشية الصبان ٣/ ٨٧ .

(٢) فـ «بشر» هنا يتعين كونه عطفَ بيان على البَكْرِي، ولا يجوز أن يكونَ بدلاً منه؛ لأنَّ البدلَ في نِيةِ إحلالِه محلَّ الأولِ، ولا يجوزُ أن يقالَ: أنا ابن التَّارك بشرٍ؛ لأنَّ الصِّفَة المقرونة بأل كالتارك لا تضافُ إلا لما فيه أل كالبكري . انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣ .

(٣) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦: «. . وهو قول السِّيرافِي والرُّمَّانيّ. . » .

(٤) هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي، المعروف بالرمَّاني، إمامٌ في اللغة والنحو، أخذ النحو عن ابن السراج، وابن دريد، وصنف في النحو كتباً كثيرة منها: شرح سيبويه، ومعاني الحروف، وشرح أصول ابن السراج، وغيرها. توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ٣٨٤ هـ. انظر إشارة التعيين ٢٢١، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤، شذرات الذهب ٣/ ١٠٩، الفهرست، ٦٩، ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٣ .

الفَـارِسِيُّ فيه البـدَلَ(1)، وقد تَبعَ في(2) هـذا الفَرَّاءَ. والمُبَرِّدُ لا يجيـزُ إلاَّ نصَب «بِشْر»(3).

الثالث: أن يكونَ الكلامُ يفتقرُ إلى رابط(4)، ولا رَابِطَ إلا التَّابعُ عَلَى عَطْفِيَّةِ البيان، نحـو: هندٌ ضَرَبَت الرَّجلَ أخَاهَـا، لا جائزٌ أن يكونَ نعتاً؛ لأنَّـه أعرفُ ممّا جَـرَى عليه، ولا جائزٌ أن يكـون بَدَلاً لئلا تَعْـرو الجملةُ الأولى من رابطٍ(5)، فتعينَ عطفُ البَيَان.

الـرابع: أن يضـافَ أفعلُ التفضيلِ إلى عـام، ويُتبعَ بِقسْمَي ذلك العَـام، ويكـون المفضَّل أحـد قِسْمَي ذلك العـام، نحـو: زيدٌ أفضلُ النَّـاس الـرِّجَـال والنِّساء، أو النِّسَـاء والرِّجَـال(6)، فالـرِّجَالُ والنِّسَـاءُ عطفُ بَيَان، ولا يجوزُ أن

---

(1) يقول ابن عقيل في المسـاعد 2/ 425: «ف «بشر» عطف بيان، وليس بـدلاً؛ لامتناع التارك بشر «وعن الفـارسي جـواز كـونـه بـدلاً. .». وانظر حاشية الخضري 2/ 60 وارتشاف الضرب 2/ 606، ولم أقف على هذا الرأي فيما اطلعت عليه من كتب أبي علي.

(2) جاء في أوضح المسـالك 490: «وتجوزُ البدليةُ عند الفَرَّاء لإجازته» الضَّارب زيد» وليس بمَرْضِيٍّ. .».
وانظـر/ شرح الكافيـة 1/ 343، وحـاشيـة الصبان 3/ 87، شرح التصريـح 2/ 133، وحاشيـة الخضري 2/ 60.

(3) يقول أبو حيان في الارتشاف 2/ 606: «والمُبَرِّد لا يجيزُ إلا نصبَ بشر. . .».
وانظر الأصول 1/ 135، وشرح الكافية 1/ 343، وشرح المفصل 3/ 73.
يقـول ابن يعيش: وقـد أنكـر المبرد جـواز الجر في «بشر» عطف بيـان كان، أو بـدلاً، وكـان ينشـده بالنصب». ولم أجد البيت في كتابيه: المقتضبِ، والكاملِ.

(4) انظر ارتشاف الضرب 2/ 606، والهمع 2/ 122، والمساعد 2/ 425.

(5) يقـول الشَّيخ خالـد الأزهـري في شرح التصريح 2/ 132: «. . إلاَّ إنْ امتنعَ الاستغناء عنه فيمتنعُ أن يكون بـدلاً، نحو: «هندٌ قـامَ زيدٌ أخوهـا» فأخوهـا يتعين كونه عطفَ بيـان على زيدٍ، ولا يجوز أن يكون بـدلاً منه لأنَّه لا يصح الاستغناء عنـه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعـة خبراً لهند، إذ الجملة الواقعة خبراً لابـد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرَّابط هنـا هو الضَّمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لـزيد، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب«أخوها» بيـاناً لا بدلاً لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرار العامل، فكأنَّه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط. .».

(6) نقل صاحبنا هذه الفقرةَ نقلاً حرفياً من الارتشاف لأبي حيان 2/ 606.
وانظر شرح التصريح 2/ 133، والهمع 2/ 122، وحاشية الخضري 2/ 60.

يكـون بدلاً من النَّـاس؛ لأنَّ البَـدل على نيةِ تِكْـرَار العَـامِل، فيكـونُ التَّقْديـرُ: زيدٌأفضلُ الرِّجال والنِّسَاءِ، أو النِّسَاءِ والرِّجَالِ، وذلك لا يَسوغ[١].

فأمَّـا قولُ مَن قَال: أنَـا أشعرُ الجِنّ والإنسِ، فقـد غُلِّط[٢] في ذلك، وتأوله أبو عَلِي[٣]، عَلَى أنَّه أراد: أنَـا أشعُر الخَلْق. قـال: وهوقبيـحٌ ولا يجوز القياسُ عليه.

الخامس: أن يتبعَ وَصْف «أَي» بمضاف، نحـو: يا أيُّها الرَّجلُ غـلامُ زيدٍ. «فغلامُ زيـدٍ» لا يكوم بدلاً من الـرجل؛ لأنه ليس في تقديـر جملتين ولا وصفاً، لأنَّ ما فيه «أل» لا يوصف بالمضاف إلى العلم[٤].

السادس: أن يُفْصِّل مجرور، أَيْ: نحو: أيُّ الرَّجُلَين زيدٍ وعمرو أفضل[٥]، فـلا يَصِح بـدل زيـدٍ وعمـرو من الـرَّجلين؛ لأنـه لا يجوز أن تقـول: أَيُّ زيـدٍ وعمرو؛ لأنَّ أي لا تُضـاف إلى مُفْرَد معرفـة، إلاَّ عند قَصْد التجـزئةِ، نحو: أيّ الرَّجُل أحسن أعينه أم وجهه[٦].

---

(١) انظر الهمع ٢/ ١٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٦.

(٢) يقول ابن عقيل في المسـاعد ٢/ ٤٢٦: «.. وقد غَلَّطـوا من قال: أنـا أشعرُ الجن والإنس..». وانظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣.

(٣) هو الفارسيّ وقد سبقت ترجمته.

(٤) يقول ابن عقيل في المساعـد ٢/ ٤٢٦: «.. ويتعينُ أيضاً في نحو «يا أيُّها الـرَّجُل غلامُ زيد»، فتمتنع البدلية؛ لأنَّه ليس في تقدير جملتين، والوصف لأنَّ ذا أل لا يُوصف بمضاف لعلم..».
وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، والهمع ٢/ ١٢٢.

(٥) إلى هنا موجود بنصه في الارتشاف ٢/ ٦٠٦.

(٦) انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣. يقـول: «.. ومنها أن يُتْبع مجرور «أيّ» بُمفَصَّل نحـو: بأي الرجلين زيد وعمـرو مررت؛ لأنّـه لو نوى إحلالَ زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة «أي» إلى المعرفة المفـردة، وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقـدر، نحو: أي زيد أحسن، بمعنى أي أجزائه أحسن..».
وانظر الهمع ٢/ ١٢٢.

السابع: أن يُفَصِّل مجرورُ «كِلا»، نحو قولك: كِلاَ أخويك زيد وعمرو قال ذلك[1]»؛ لأنّ «كِلا» لا تُضاف إلاَّ إلى مُثَنّى لَفْظاً، ومعنى أومَعْنىً دون لفظٍ[2].

الثامن: أن يُتبَع المُنادَى المضمُوم باسم الإشارة، نحو: يا زيدُ هذا[3]، لا يجوزُ أن يكونَ بدلاً[4]، لأنَّه لو كانَ بدلاً لكان مُنادىً، وحرفُ النِّداء لا يجوزُ أن يُحْذَف من اسم الإشَارة على مذهب البَصْريِّين[5].

التاسع: أن يتْبَع وصفُ «أَي» فِي النِّدَاء بمُنوَّن، نحو: يَا أيُّها الرَّجُل زيدٌ؛ لأنَّه لو كان بدلاً لكانَ غيرَ مُنوَّن[6].

العاشر: أن يُتبَع اسم الجِنْسِ، أو غَير ذَا أل لمُنادَى مَضْمُوم، نحو: يا زيدُ الرَّجل، ويا غلام الرَّجل الصَّالح، ويا رجل الحارث[7]، أو منصوب، نحو:

---

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٦٠٦، وقد نقل بنصه.

(٢) انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣، والهمع ٢/ ١٢٢.

(٣) إلى هنا نقل نصاً من الارتشاف ٢/ ٦٠٦.

(٤) يقول السيوطي في الهمع ٢/ ١٢٢: «.. أن يُتْبع المنادى المضموم بإشارةٍ، نحو: «يا زيدُ هذا» إذ عَلَى البدليةِ يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع..».

(٥) يقول ابن عصفور في المقرب ١/ ١٧٧: «ويجوز حذف النداء، وإبقاء المنادى، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ إلاَّ أن يكون المنادى اسم إشارة... ولذلك لُحّن المتنبي في قوله: هَذِيْ بَرَزْتِ لَنَا فهِجْتِ رَسِيْسَا..».

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، ويقول السيوطي في الهمع ٢/ ١٢٢: «.. إذ على البدلية يلزمُ وصف أيّ بما ليس فيه أل..».

(٧) الحارث يتعين كونه عطفَ بيان، ولا يجوز أن يكون بَدَلاً؛ لامتناعِ إحلاَلِه محلّ الأول، إذ لو قيل: يا الحارث لم يجز؛ لأنَّ يا وأل لا يجتمعان هنا.
انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٢، والهمع ٢/ ١٢١، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٥.

يا أخـانا الحارث؛ لأنَّـه إذا جعلناه بدلاً يـؤدي إلى مباشرةِ حـرفِ النداء مـا فيه الألف والَّلام[1]، فيكونُ التَّقدير، يا الرَّجل ويا الحارِث.

الحادي عشر: أن يُتْبَع المُنَادى المُضَـاف باسم الإشـارة، نحو: يا غـلام زيد هذا[2].

الثاني عشر[3]: أن يُتْبَع وصفُ اسم الإشـارة في النداء بمُنَـوَّن، نحو يَـا هَذا الطَّويلُ زيدٌ، وتعليل هاتين المسألتين يؤخذ من تعليلِ ما تَقَدَّم من المسائل . . .

انتهت المواضعُ التي يتعينُ فيها عطفُ البيان، والحَمْدُ لله.

---

(١) يذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألفُ واللام بغير واسطة كقوله:

فَيَا الغُلاَمَان اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أنْ تفلِتَانِي شَرَّا

ومـذهب البصريين أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الألـفَ واللاَم للتعـريف العهـدي، أو الجنسي، و «يا» تعـرف المنادى بالمقابلة، وتعريفان لا يتفقان في كلمة سواء اتفقا أو اختلفا. . .

انظر ائتلاف النصرة ٤٦، والإنصـاف ١/ ٣٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٤٤، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، والمقرب ١٧٦، والجمل ١٥٠، وأسرار العربية ٢٢٩، والـلامات للزجاجي ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ١٧٣ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، يقـول السُّيوطي في الهمع ٢/ ١٢٢: «إذْ على البدلية يلـزمُ نداء اسم الإشارة من غير وصف. . ».

(٣) هذه المسألة لم يذكرها أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦-٦٠٧ .

الفهارس الفنية

«فهرس الآيات القرآنية»

«فهرس الأبيات الشعرية»

البيت	قائله	بحره	الصفحة
بـآيـة تُقـدمـون الخيلَ شعثـاً كأنَّ على سنَابكهـا مُـدَامـا	الأعشى	الوافر	٦١
صفحنَـا عـن بني ذُهْـل وقلنـا القـومُ إخـوانُ	الفند الزماني	مجزوء الوافر	٥٣
سريتُ بهم حتى تكِلَّ مطيُّهم وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْن بأرسان	امرؤ القيس	الطويل	٦٣
ما ضرَّ تغلبَ وائلٍ أهجوتهَا أم بُلت حين تلاطمَ البحرانِ	الفرزدق	الكامل	٥٠
بـآيـة الخالِ منها عند بـرقُعها وقـول ركبتها قَض حين تثنيهَا	مزاحم بن عمرو السلولي	البسيط	٦٢

«فهرس الأعلام»

- ائتلاف البصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة
تحقيق الدكتور طارق الجنابي
بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٧ هـ.
- إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي البنا .
عناية علي بن محمد الضباع .
مصر مطبعة المشهد الحسيني .
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة سنة ٢٧٦ هـ.
تحقيق محمد الدالي
بيروت - مؤسسة الرسالة .
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي سنة ٧٤٥ هـ.
تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس .
القاهرة - مطبعة المدني - ط (١) سنة ١٤٠٩ هـ.
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي .
تحقيق عبد المعين الملوحي .
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤٠١ هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني .
تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب .
شركة الطباعة العربية السعودية . ط(١) سنة ١٤٠٦ هـ.
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري سنة ٥٧٧ هـ.
تحقيق محمد بهجت البيطار.
دمشق - مطبعة الترقي سنة ١٣٧٧ هـ.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي سنة ٣١٦ هـ.
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي
بيروت - مؤسسة الرسالة، ط(١) سنة ١٤٠٥ هـ.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج .
تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري
دار الكتاب اللبناني - بيروت . ط(٢) سنة ١٤٠٢ هـ.
- الأعلام . لخير الدين الزركلي .
الطبعة الثالثة .
- الاقتضاب لابن السيد البطليوسي .
بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب .
تأليف الأمير الحافظ بن ماكولا، ت سنة ٤٧٥ هـ - صححه وعلق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الدكن - الهند .
- الأمالي لأبي علي القالي .
بيروت - دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٨ هـ .
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الشجري .
بيروت - دار المعرفة .
- أمية بن أبي الصلت - حياته وشعره .
دراسة وتحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي .
مطبوعات وزارة الإعلام العراقية - بغداد سنة ١٩٧٥ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة . تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - ط(١) سنة ١٣٦٩ هـ.
- الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور اليمني السمعاني .
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ.
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد - الدكن - الهند .

- الإنصاف في مسائل الخلاق لكمال الدين أبي البركات الأنباري المتوفى ٥٧٧ هـ.
مصر الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ.
- أوضح المسالك لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام سنة ٧٦١ هـ.
مصر ـ مطبعة السعادة سنة ١٣٧٦ هـ.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي سنة ٣٧٧ هـ.
تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود.
مصر – الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البغدادي.
منشورات دار المثنى – بغداد.
- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي سنة ٧٤٥ هـ.
بيروت – دار الفكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي.
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
مطبعة عيسى البابي الحلبي. ط(١) سنة ١٣٨٤ هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي سنة ٨١٧ هـ.
تحقيق محمد المصري.
الكويت – منشورات جمعية إحياء التراث. ط(١) سنة ١٤٠٧ هـ.
- بهجة المجالس وأنس المجالس للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي سنة ٤٦٣ هـ.
تحقيق محمد مرسي الخولي – دار الجيل للطباعة، مصر.
- البيان والتبيين لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ سنة ٢٥٥ هـ.
تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الفكر – بيروت – ط(٤).
- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي.
دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

- تاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن الفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المصري سنة ٤٤٢ هـ.
تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.
الرياض - من مطبوعات جامعة الإمام ١٤٠١ هـ.
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.
صححه وضبطه محمد زهري النجار.
بيروت - دار الجيل- سنة ١٣٩٣ هـ.
- التبصرة في القراءات السبع للإمام المقري أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي سنة ٤٣٧ هـ.
تحقيق الدكتور محمد غوث الندوي.
الدار السلفية - الهند، ط(٣) سنة ١٤٠٢ هـ.
- التبيان في تعيين عطف البيان لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العنابي.
نسخة خطية مصورة من جامعة الإمام رقمها ٩٧١٢ وهي مصورة من الأسكوريال رقمها ١٨٦٧
-التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري المتوفى ٦١٦ هـ.
تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
بيروت - دار الغرب الإسلامي ط (١) ١٤٠٦ هـ.
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لمحمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري.
تحقيق عبد الفتاح القاضي، ومحمد الصادق قمحاوي.
حلب - دار الوعي - الطبعة(١) سنة ١٣٩٣ هـ.
- التخمير أو شرح المفصل في صفة الإعراب للقاسم بن الحسين الخوارزمي سنة ٦١٧ هـ.
تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين.
دار الغرب الإسلامي - بيروت- لبنان، الطبعة (١) سنة ١٩٩٠م.
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية تأليف محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي.
تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري.

تونس – الدار العربية للكتاب .
– تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي سنة ٧٤٥ هـ .
تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن .
بيروت – مؤسسة الرسالة – الطبعة(١) سنة ١٤٠٦ هـ .
– التصحيف والتحريف لأبي أحمد الحسن العسكري .
تحقيق عبد العزيز أحمد .
مصر – الطبعة (١) سنة ١٣٨٣ هـ .
– التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) .
مصورة من نسخة دار الكتب الوطنية رقمها ١٩٦٨ .
– التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني .
عناية أوتو يرتزل .
استانبول – مطبعة الدولة – سنة ١٩٣٠ م .
– الجمل للزجاجي أبي القاسم الزجاجي سنة ٣٣٧ هـ .
تحيقيق الدكتور علي توفيق الحمد .
بيروت – مؤسسة الرسالة – الطبعة (١) سنة ١٤٠٤ هـ .
– جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي سنة ٤٥٦ هـ .
تحقييق عبد السلام هارون – مصر – دار المعارف – ط(٤) .
– الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي .
تحقيق طه محسن – الموصل سنة ١٣٩٦ هـ .
– حاشية الخضري على شرح بن عقيل
بيروت – دار الفكر – ١٣٩٨ هـ .
– حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان .
مصر – دار إحياء الكتب العربية .
– الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالوية
تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم .

بيروت – دار الشروق – ط(٢) سنة ١٣٩٧ هـ.
– حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة.
تحقيق سعيد الأفغاني.
بيروت – مؤسسة الرسالة – ط(٢) سنة ١٣٩٩ هـ.
– الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي.
تحقيق الدكتور عبد الله العسيلان.
الرياض – مطبوعات جامعة الإمام سنة ١٤٠١ هـ.
– الحماسة للبحتري أبي عبادة الوليد بن عبيد.
عناية الأب لويس شيخو.
بيروت – دار الكتاب العربي – الطبعة (٢) سنة ١٣٨٧ هـ.
– خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي. ط(١)
– الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني سنة ٣٩٧ هـ.
تحقيق محمد علي النجار.
بيروت – دار الهدى.
– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة تأليف شيخ الإسلام أحمد بن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ هـ.
تحقيق محمد سيد جاد الحق.
مصر – دار الكتب الحديثة.
– الدرر اللوامع على همع الهوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي.
بيروت – دار المعرفة ط(٢) سنة ١٣٩٣ هـ.
– درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي سنة ١٠٢٥ هـ.
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور.
تونس – الدار العتيقة. سلسلة من تراثنا.
– ديوان الأعشى ميمون بن قيس.
شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين.

مصر - الطبعة النموذجية .
- ديوان الأفوه الأودي، صححه وخرجه عبد العزيز الميمني .
منشور ضمن الطرائف الأدبية .
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ديوان امرئ القيس لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري .
عناية الشيخ ابن أبي شنب .
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة ١٣٩٤ هـ.
- ديوان الفرزدق .
بيروت - دار صادر.
- ديوان مجنون ليلى .
تحقيق عبد الستار أحمد فراج .
مصر - دار مصر للطباعة .
- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي
صنعة الدكتور نوري حمودي القيس
مجلة الموارد العراقية - المجلد الثاني - العدد الثاني سنة ١٩٧٢ م .
- ديوان النابغة الذبياني .
تحقيق محمد الطاهر بن عاشور.
تونس - الشركة التونسية للتوزيع .
- الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي .
تحقيق محمد بن شريفة .
بيروت - دار الثقافة .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي سنة ٧٠٢ هـ .
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط .
دمشق - دار القلم - ط(٢) سنة ١٤٠٥ هـ.

- الزهرة لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني .
تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي .
الأردن – مكتبة المنار – ط (٢) ١٤٠٦ هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد .
تحقيق الدكتور شوقي ضيف .
مصر – دار المعارف – ط(٢) .
- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام
عناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي سنة ١٠٨٩ هـ.
بيروت – دار الآفاق الجديدة .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس .
تحقيق أحمد خطاب .
حلب سنة ١٩٧٤م .
- شرح أبيات المغني لعبد القادر بن عمر البغدادي سنة ١٠٣٠ هـ .
تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق .
دمشق – ط(١) سنة ١٤٠١ هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك .
تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون .
القاهرة ، دار هجر للطباعة والنشر، ط(١) ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح لخالد بن عبد الله الأزهري .
بيروت – دار الفكر.
- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي سنة ٦٦٩ هـ .
تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح .
بغداد – مطبوعات إحياء التراث الإسلامي سنة ١٤٠٠ هـ.
- شرح حماسة أبي تمام لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي سنة ٤٢١ هـ .

نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون.
القاهرة - مطبعة لجنة التأليف - ط(٢) سنة ١٣٨٧ هـ.
- شرح ديوان جرير المجموعة الكاملة، تأليف محمد إسماعيل الصاوي.
بيروت - دار مكتبة الحياة.
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب.
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.
بيروت دار الآفاق الجديدة - ط (١) سنة ١٤٠٢ هـ.
- شرح شواهد المغني للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر سنة ٩١١ هـ.
دار مكتبة الحياة.
- شرح الشواهد للعيني على هامش خزانة البغدادي.
بيروت - دار صادر.
- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل سنة ٧٦٩ هـ.
مصر - مطبعة السعادة - ط (١٣) سنة ١٣٨٢ هـ.
- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الإستراباذي.
بيروت - دار الكتب العلمية.
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك.
تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي.
دمشق - ط (١) سنة ١٤٠٢ هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي سنة ٣٦٨ هـ.
تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم.
الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٨٦ م.
- شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش.
بيروت - عالم الكتب.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة .
تحقيق أحمد محمد شاكر. ط (٣) سنة ١٩٧٧ م .
- شعر عمرو بن شأس الأسدي .
تحقيق الدكتور يحيى الجبوري .
الكويت - دار القلم - ط (٢) سنة ١٤٠٣ هـ .
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
مصر - دار المعارف .
- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ سنة ٤٥٥ هـ .
تحقيق الدكتور زهير زاهد، والدكتور خليل العطية .
بيروت - عالم الكتب - الطبعة (١) سنة ١٤٠٥ هـ .
- الغاية في القراءات العشر للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري سنة ٣٨١ هـ .
تحقيق محمد غياث الجنباز.
الرياض - شركة العبيكان - ط(١) سنة ١٤٠٥ هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن الجزري سنة ٨٣٣ هـ .
عناية ج . برجستراسر.
بيروت - دار الكتب العلمية - ط (٢) سنة ١٤٠٠ هـ .
- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي
تحقيق محمد علي سلطاني دمشق - دار قتيبة
- الفهرست للنديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب تحقيق رضا - تجدُّد
طهران سنة ١٣٩١ هـ .
- فوات الوفيات تأليف محمد بن شاكر الكتبي سنة ٧٦٤ هـ .
تحقيق الدكتور إحسان عباس .
بيروت دار صادر.

- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو.
طبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد سنة ٢٨٦ هـ.
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
مصر - دار نهضة مصر.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة.
بغداد - دار المثنى
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي.
تحقيق محيي الدين رمضان
بيروت - الطبعة (٢) سنة ١٤٠١ هـ.
- اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي سنة ٣٣٧ هـ.
تحقيق الدكتور مازن المبارك.
دمشق - المطبعة الهاشمية سنة ١٣٨٩ هـ.
- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد أحمد الإسفراييني سنة ٦٨٤ هـ.
دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن.
الرياض - دار الرفاعي - ط (١) سنة ١٤٠٥ هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري.
بيروت - دار صادر.
- لسان العرب لابن منظور.
مصر - طبعة مصورة عن طبعة بولاق.
- اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني سنة ٣٩٧ هـ.
تحقيق فائز فارس.
الكويت - دار الكتب الثقافية.
- المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي.
عناية/ ف- كرانكو.
بيروت - الطبعة (٢) سنة ١٤٠٢ هـ.

- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسن بن مهران الأصبهاني سنة ٣٨١ هـ.
تحقيق سبيع حمزة حاكمي.
دمشق سنة ١٤٠٧ هـ.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي.
تحقيق عبد السلام هارون.
الكويت سنة ١٩٦٢ م.
- مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز.
ط (١) سنة ١٤١١ هـ.
- المحاجاة بالمسائل النحوية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري سنة ٥٣٨ هـ.
تحقيق الدكتورة بهجية باقر الحسيني
بغداد - مطبعة أسعد سنة ١٩٧٣ م.
- المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني سنة ٣٩٧ هـ.
تحقيق علي النجدي ناصف وجماعة.
مصر - سنة ١٣٨٦ هـ.
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة سنة ٤٥٨ هـ.
بيروت - دار الفكر.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي.
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
مصر - دار نهضة مصر.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي سنة ٣٧٧ هـ.
تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد.
القاهرة - مطبعة المدني - ط (١) سنة ١٤٠٥ هـ.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي سنة ٣٧٧ هـ.
تحقيق الدكتور حسن هنداوي.
دمشق - دار القلم - الطبعة (١) سنة ١٤٠٧ هـ.

- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي سنة ٣٧٧ هـ.
تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري.
بيروت - عالم الكتب - ط (١) ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي سنة ٣٧٧ هـ.
تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي.
بغداد - مطبعة العاني.
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل.
تحقيق الدكتور محمد كامل بركات.
دمشق - دار الفكر سنة ١٤٠٠ هـ.
- المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.
تحقيق محمد علي البجاوي.
مصر - دار إحياء الكتب العربية - ط (١) سنة ١٩٦٢ م.
- معاني الحروف للرماني أبي الحسن علي بن عيسى سنة ٣٨٤ هـ.
تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.
جدة - دار الشروق - ط (٢) سنة ١٤٠١ هـ.
- معاني القرآن للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد سنة ٢٠٧ هـ.
بيروت - عالم الكتب سنة ١٩٨٠ م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
دار الكتب العلمية - بيروت - ط (١) سنة ١٤٠٥ هـ.
- معاهد التنصيص للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي سنة ٩٦٣ هـ.
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
بيروت - عالم الكتب.

- معجم الأدباء لياقوت الحموي .
بيروت - دار الفكر.
- معجم المؤلفين وضع عمر رضا كحالة .
بيروت - دار إحياء التراث العربي .
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي سنة ٧٤٨ هـ .
تحقيق محمد سيد جاد الحق .
مصر - دار الكتاب الحديثة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري .
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
بيروت - دار الكتاب العربي .
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري سنة ٥٣٨ هـ .
بيروت - دارالجيل - ط (٢).
- المقتضب لأبي العباس المبرد سنة ٢٨٦ هـ . تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة .
القاهرة - سنة ١٣٩٩ هـ.
- المقرب لابن عصفور الأشبيلي .
تحقيق عبد الله الجبوري ، وأحمد عبد الستار الجواري .
بغداد - ط (١) سنة ١٣٩١ هـ.
- المنصف لأبي الفتح ابن جني سنة ٣٩٧ هـ .
تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين .
مصر - ط (١) سنة ١٣٧٣ هـ.
- الموشح لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني سنة ٣٨٤ هـ .
عناية محب الدين الخطيب .
القاهرة - المطبعة السلفية - ط (٢) سنة ١٣٨٥ هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تأليف جمال الدين يوسف بن تغرى بردى المتوفي سنة ٨٧٤ هـ.
مصر - نسخة مصورة من طبعة دار الكتب .

- نزهة الأبصار في أوزان الأشعار لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العُنَّابي .
نسخة خطية مصورة من جامعة الإمام رقمها ٤٧٣٠ وهي مصورة من شستربتي رقمها ٤٧٣٠ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري سنة ٥٧٧ هـ.
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة – دار نهضة مصر.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري .
بيروت – دار الكتب العلمية .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني المتوفى سنة ١٠٤١ هـ.
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
بيروت – دار الكتاب العربي .
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي سنة ٩١١ هـ.
بيروت – دار المعرفة .
- الوافي بمعرفة القوافي لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العنابي سنة ٧٧٦ هـ.
نسخة خطية مصورة من جامعة الإمام رقمها ٤٧٣٠ وهي مصورة من شستربتي رقمها ٤٧٣٠ .
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي .
باعتناء الدكتور محمد يوسف نجم .
بيروت – دار صادر – سنة ١٣٩١ هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان سنة ٦٨١ هـ.
تحقيق الدكتور إحسان عباس .
بيروت – دار صادر.

960110306000133
ردمك ٣_٢٧٦_٢٠_٩٩٦٠